PROVISIONAL
A/37/PV.72
24 November 1982
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية : [١٤] (تابع)
(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
(ب) مشروع قرار
(ج) تعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63427/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/37/382 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/37/L.29 و Corr.1)

(ج) تعديل (A/37/L.34)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة أولا لممثل العراق الذى يود تقديم التعديل الذى وزع بعد ظهر اليوم في الوثيقة A/37/L.34 .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن اعرب عن تقدير وفد بلادى وتهانيه للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للعرض الذى قدّم به التقرير السنوى . ان التقرير السنوى للوكالة لسنة ١٩٨١ يتضمن اشارة الى واحد من أخطر التحديات التي تواجه المنظمة ، وتترتب عليه آثار بعيدة المدى بالنسبة للوكالة ولكامل مستقبل تنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ألا وهو ، الهجوم الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية في حزيران/يونيه ١٩٨١ .

ان السيد سيغفارد اكلوند المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلن ، في البيان الذى أدلى به في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، ان الوكالة منذ انشائها ، لم تواجه ، في رأيه ، مسألة أكثر خطورة من مسألة الآثار المترتبة على هذا الحدث . ومضى الى القول بأن التأكيدات التي توفرها أنشطة الضمانات التابعة للوكالة كجهاز وصاية دولي موضوعي ، يجب ان تؤدى الى زيادة الثقة بين الدول وأن تساعد على الاقلال من الشعور بالافتقار الى الأمن القومي ، الذى يمكن ان يكون أحد الدوافع الرئيسية لحيازة الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

" وفي هذا الاطار ، فان القيام بعمل عسكرى عدواني ضد منشأة نووية خاضعة لنظام ضمانات الوكالة على اساس الزعم بضعف ضمانات الوكالة ، لا يخرب فقط مصداقية أنشطة الوكالة ولكنه يخرب ايضا معاهدة عدم الانتشار ذاتها . ومن ثم ، فان الهجوم الاسرائيلي في ٧ حزيران/يونيه في جوهره كان هجوما في نفس الوقت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار بل وعلى مناخ الثقة الذى ولّدته هذه المعاهدة وأجهزة التحقق التابعة لها ". (A/36/PV.56 ، ص ٣٢)

لقد اعتمد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، قرارا ، ينص في الفقرة (ز) على ان المجلس :

" يعي ان العمل العسكرى ... قد أظهر تجاهلا واضحا لنظام ضمانات الوكالة ولمعاهدة عدم الانتشار ، ويمكن ان يلحق ضررا جسيما بتنمية الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية ". (S/14532 ، الفقرة ١)

كما أعرب المجلس عن عميق قلقه بشأن :

" الآثار البعيدة المدى المترتبة على هذا الهجوم العسكرى على المرافق النووية السلمية في دولة عضو " . (المرجع نفسه)

وأوصى المجلس ، ضمن أمور أخرى ، بأن المؤتمر العام للوكالة :

" ينبغي ان يبحث كافة الآثار المترتبة على هذا الهجوم ، بما في ذلك وقف ممارسة اسرائيل لمزايا وحقوق العضوية في الوكالة ". (المرجع نفسه)

وقد اعتبر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في القرار الذى اعتمده في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ ، ان العدوان الاسرائيلي على المنشآت العراقية الخاضعة للضمانات يمثل هجوما ضد الوكالة وعلى نظام الضمانات الخاص بها ، الذى يعتبر أساس معاهدة عدم الانتشار . كما قرر المؤتمر ان ينظر في دورته السادسة والعشرين ، في أمر وقف ممارسة اسرائيل لمزايا وحقوق العضوية في الوكالة ، اذا لم تكن حتى ذلك الحين قد امتثلت لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ . ويرد قرار المؤتمر العام في وثيقة الوكالة GC(XXV)/Resolution 381 .

Digitized by UNOG Library

أشار الوفد العراقي في المؤتمر العام السادس والعشرين للوكالة ، الذى انعقد في فيينا في شهر ايلول /سبتمبر الماضي ، الى ان اسرائيل ، في الهجوم الذى قامت به ، وفي رفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ، قد انتهكت النظام الأساسي للوكالة . ان العراق والأغلبية العظمى لأعضاء عدم الانحياز في الوكالة لم يعملوا على تسييس الوكالة كما ادّعت اسرائيل والولايات المتحدة . وتنص الفقرة باء من المادة الرابعة من النظام الأساسي للوكالة على ما يلي :

" ويقوم المجلس التنفيذى والمؤتمر العام ، عند توصية الأول بقبول دولة ما عضوا في الوكالة وموافقة الآخر على هذا القبول ، بالتثبت من قدرة وعزم هذه الدولة على تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بمقتضى عضويتها في الوكالة ، مع المراعاة الحقة لقدرتها وعزمها على التصرف وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ".

والآن ، قد تنقض اسرائيل والولايات المتحدة هذه المادة من النظام الأساسي ، بوصفها تسيس الوكالة ايضا ، فما هي معايير العضوية في الوكالة ان لم تكن سياسية ؟ وعلاوة على ذلك ، فقد نصت الفقرة جيم من المادة الرابعة من النظام الأساسي على ما يلي :

" تقوم الوكالة على مبدأ المساواة المطلقة بين جميع اعضائها . ويقوم الاعضاء جميعا ، تأمينا لحصولهم جميعا على حقوق العضوية ومزاياها ، بتنفيذ التزاماتهم التي يضطلعون بها بمقتضى هذا النظام الأساسي تنفيذا يحدوه حسن النية ".

وتنص الفقرة باء من المادة التاسعة عشرة المتعلقة بوقف الامتيازات ، على ما يلي :

" يجوز للمؤتمر العام ان يقرر بأغلبية ثلثي اعضائه الحاضرين والمقترعين وبناء على توصية المجلس التنفيذى ، وقف الدولة العضو التي تمعن في خرق أحكام هذا النظام الأساسي او أى اتفاق تعقده بمقتضاه عن التمتع بامتيازات العضوية وحقوقها ".

لقد " أمعنت اسرائيل في خرق " احكام النظام الأساسي بانتهاكها المستمر لميثاق الأمم المتحدة ، الذى يعتبر الامتثال له شرطا للقبول في عضوية الوكالة ، كما تنص على ذلك المادة الرابعة ، وكذلك برفضها التقيد بالقرارات العديدة لمجلس الأمن ، مما يعتبر أيضا انتهاكا

Digitized by UNOG Library

مستمرا للميثاق . وباقتراف اسرائيل لعدوانها ضد المنشآت النووية العراقية ، فقد فسرت القانون حسب هواها مرة أخرى وأصدرت حكما على دولة عضو أخرى ، وعلى الوكالة ذاتها ، منتهكة بصورة واضحة الفقرة جيم من المادة الرابعة ، التي تنص على المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء في الوكالة .

ومن ثم ، فعندما يطلب من الوكالة اصدار حكم على أعمال اسرائيل ، وعلى عضويتها في الوكالة في ضوء اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، فمن الهراء ان يقال اننا نعمل على تسييس الوكالة ، او أن الوكالة تتصرف بصورة غير قانونية . فهي تتصرف بالفعل وفق الشرعية التامة ، ووفقا للمسؤوليات الملقاة على عاتقها ، والتي ينص عليها نظامها الأساسي .

وبسبب أساليب الضغط والابتزاز المكشوف التي مارسها وفد الولايات المتحدة في المؤتمر ، لم يحصل مشروع القرار بشأن وقف تمتع اسرائيل بامتيازات العضوية ، على أغلبية ثلثي الأصوات اللازمة لاعتماده .

ومع ذلك ، فما يقلقنا الآن هو ان اسرائيل قد هددت بشكل علني بتكرار عدوانها المسلح على المنشآت النووية العراقية . وبالرغم من قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذى طالب اسرائيل ، ضمن أمور أخرى ، بالامتناع في المستقبل عن أى هجوم أو تهديد من هذا القبيل ، لم تسحب اسرائيل تهديدها ؛ ان تهديدها لا يزال قائما . ولهذا يقترح وفد بلادى التعديل التالي على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.29 : تضاف الفقرتان التاليتان الى منطوق مشروع القرار باعتبارهما الفقرتين ٣ و ٤ :

" تعتبر ان تهديد اسرائيل بتكرار هجومها المسلح على المرافق النووية يشكل ، في جملة أمور ، تهديدا خطيرا لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في تطوير وزيادة تعزيز الطاقة النووية للأغراض السلمية ؛

" تؤكد ثقتها في دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ؛ "

ويعاد ترقيم فقرات منطوق مشروع القرار تبعا لذلك . ويرد هذا التعديل في الوثيقة A/37/L.34.

Digitized by UNOG Library

لقد كان العدوان الصهيوني على المنشآت النووية العراقية الخاضعة للضمانات تخليا تاما عن ثقة اسرائيل في الوكالة وفي نظام الضمانات الخاص بها . ان رسالة التهنئة التي ارسلها بيغن الى الوكالة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها ، والتي أشار اليها ممثل اسرائيل هذا الصباح ، ان دلت على شيء فانما تدل على القدر الهائل من الخبث والوقاحة اللذين يتصف بهما القائد الاسرائيلي .

أما فيما يتعلق بقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الوكالة وبوقف مساهمتها في ميزانية الوكالة وفي تكاليف الضمانات ، فلا يشكك المرء في منطق هذا القرار فحسب ، بل في عقلانيته ايضا . ان هذا يبين ان الولايات المتحدة على استعداد لتقويض جهاز حيوى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية حماية وجود المعتدى الأكبر فيها . ومما يبعث على القلق ، وما يستعصي فهمه ، هو ان المعتدى الذى يحظى بمثل هذه الحماية ، قد ألحق ضررا جسيما بالوكالة وبنظام ضماناتها وبمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح على الجمعية العامة الاجراء التالي في ضوء التعديل الذى قدمه الآن ممثل العراق . ستواصل الجمعية العامة بعد ظهر اليوم الاستماع الى المتكلمين المدرجة أسماؤهم على قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال . وقد طلب عدد من الوفود ارجاء التصويت على البند . ومن ثم ونظرا الى أن التعديل قدم قبل لحظات ، أقترح أن تقوم الجمعية بمناقشته صباح الغد ثم تصوت عليه وبعده على مشروع القرار . واني أعتقد أن هذا الاجراء يتفق مع المادة ٧٨ من النظام الداخلي . واذا لم يكن هناك اعتراض سنعمل على هذا الأساس .

تقرر ذلك .

السيد كان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وجه السيد اريش هونكر رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية رسالة الى هذه المنظمة بمناسبة الذكرى الخمسة والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قال فيها :

" ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا ذا قيمة في الجهود لتعزيز الأمن والتعاون الدوليين . ان التزامها بأهداف منع انتشار الأسلحة النووية وأنشطتها في مجال ضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تستحق التقدير البالغ " .

ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعطي صورة واضحة عن الأنشطة واسعة النطاق التي اضطلعت بها الوكالة عام ١٩٨١ . وانا انتهز هذه الفرصة كي أهنئ المدير العام السيد هانس بليكس وأعضاء أمانة الوكالة لاعدادهم هذه الوثيقة .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد بشدة برنامج ضمانات الوكالة نظرا للدور الهام الذى يلعبه في تعزيز الأمن الدولي . ووفدى يرحب بالتالي بالنتيجة التي خلص اليها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية :

" في عام ١٩٨١ والسنوات السابقة لم تكتشف الأمانة ، في اضطلاعها ببرنامج الضمانات ، أية أوضاع غير طبيعية تبين أن هناك تحويلا لكميات كبيرة من المواد النووية الخاضعة للضمانات أو سوء استخدام للمنشآت أو المعدات الخاضعة للضمانات وفقا

Digitized by UNOG Library

لبعض الاتفاقات ـ لانتاج أية أسلحة نووية ، أو لأية أغراض عسكرية أخرى ، أو بغرض انتاج أية أنماط للتفجيرات النووية ، أو لأغراض أخرى مجهولة " .

ان هذه النتيجة المستخلصة تزداد أهمية اذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٩٨ في المائة من المنشآت النووية الواقعة في دول غير حائزة للأسلحة النووية تخضع لنظام ضمانات الوكالة .

ان نظام الضمانات أصبح عاملا هاما في السعي الى تحقيق نزع السلاح والتعاون الدولي . واننا نشارك الاعتقاد بأن النظام الحالي يجب أن يدعم : على سبيل المثال ، عن طريق تعيين عدد كاف من المفتشين ، أو بتقصير المدة التي تحتاجها الوكالة لاتخاذ رد فعل في الحالات النووية عن طريق جعل نظام التبليغ أكثر فعالية باستخدام أحدث المعدات التقنية .

ان أقوى حاجز يمكن الاعتماد عليه لمنع انتشار الأسلحة النووية هو الطابع العالمي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . وقد أبدت ١١٥ دولة غير نووية هذا الاقتناع بانضمامها الى المعاهدة ووفدي يرحب بقرار حكومات انتيغوا وبربودا ، وبابوا غينيا الجديدة ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، التي اتخذت هذه الخطوة الهامة خلال الأشهر الأخيرة . وبالرغم من تزايد عدد الدول المنضمة الى معاهدة منع الانتشار فان حوالي ٤٠ دولة لم تنضم اليها حتى الآن . وفي هذا السياق ، شكل التعاون العسكري والعلمي فيما بين بعض الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، مع اسرائيل وجنوب افريقيا أخطارا بالغة .

وفي هذا الصدد تعتبر حكومتي تنفيذ قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٩٨ و٣٦/٨٦ شرطا مسبقا ضروريا لضمان أوسع استخدام سلمي للطاقة النووية . ومما يخدم السلام وأهداف الوكالة اتخاذ تدابير حاسمة لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان اتخاذ هذه التدابير يكتسب طابع الالحاح بسبب التزايد المتوقع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية للوفاء باحتياجات البشرية المتزايدة في مجال الطاقة .

بالرغم من أن معاهدة منع الانتشار تلزم الدول غير النووية فقط باخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة ، فان الاتحاد السوفياتي أخضع جزءا من منشآته النووية المستخدمة للأغراض المدنية لنظام ضمانات الوكالة . ويعتبر وفدي أن هذه خطوة مشجعة لحسن النية ولبناء الثقة . وهي تهدف الى تعزيز نظام منع الانتشار .

Digitized by UNOG Library

ويود وفدى أن ينتهز هذه الفرصة لابداء بعض الملاحظات في هذا الاطار عن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية ، في الأغراض السلمية المدرج تحت البند ٢٧ من جدول الأعمال .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، اذ تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي المثمر لجميع الأطراف في هذا المجال ، قد أيدت دائما عقد مؤتمر للأمم المتحدة يكرس لهذا الغرض بالذات. ومن المسلم به أن خبرة الوكالة وامكانياتها يجب أن تستغل بالكامل لعقد مثل هذا المؤتمر .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى أن الاجراءات المتضافرة التي تتخذها الدول لا يمكن أن تنجح على المدى الطويل الا اذا واكبتها اجراءات ترمي الى منع خطر الحرب النووية . وبالنظر الى ذلك ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تود أن تؤكد على أنه من الضرورى مناشدة الدول النووية كافة الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية . وتعتبر هذه خطوة هامة لتجنب أى استخدام للأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك يتحتم حظر جميع التجارب النووية ، والاتفاق على تجميد انتاج ونشر منظومات الأسلحة النووية ، وخطر أى هجوم على المنشآت النووية المقامة لأغراض سلمية . ويجب أيضا أن تتضمن هذه التدابير ضمان منع انتشار الأسلحة النووية .

ونحن نعتقد أن عقد مؤتمر للأمم المتحدة يعالج موضوع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سوف يساهم في تقوية نظام منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز تنفيذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي .

ان برنامج التعاون التقني للوكالة يحتل مكانة خاصة ضمن أنشطتها . وقد أحرز تقدم كبير في مجال تقديم المعونة الفنية للبلدان النامية ، خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تولي أهمية خاصة لهذا البرنامج وسوف تستمر في المشاركة في تنفيذه .

Digitized by UNOG Library

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر أن البلدان الأقل نموا يجب أن تحصل على المعونة التقنية على أساس تمتعها بالأولوية . وكدولة مانحة ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤكد موقفها فيما يتعلق بالاحترام الصارم لمبدأ الطوعية وحرية تحديد العملة التي تدفع بها المساهمات . وقد ثبتت فعالية هذا المبدأ في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم هذه السنة والذى أعلن فيه أنه لا توجد اعتمادات غير مستخدمة من عملات غير قابلة للتحويل .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تستمر في المشاركة في برنامج الأمن الذى وضعته الوكالة حيث أحرز تقدم كبير في مجال الانتهاء من وضع مدونات وارشادات لمعايير برنامج السلامة النووية ومراجعة معايير السلامة الأساسية للحماية من الاشعاعات .

اننا نعتبر أن نظام الاعلام النووى الدولي يعتبر عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي مع البلدان النامية . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تولي أهمية كبيرة للحماية الجسدية من المواد النووية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية اذ أيدت هذا المسعى فانها صدقت على الاتفاقية الدولية للحماية الجسدية من أثر المواد النووية . اننا نتوقع أن تصبح هذه الوثيقة الدولية الهامة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية سارية المفعول في القريب العاجل .

ان خمسة وعشرين عاما من أنشطة المنظمة تميزت بمنجزات باهرة في مجال تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية والسيطرة عليها . يرتهن استمرار هذا التطور بالقدرة على التغلب على الاتجاه الامبريالي الجبني على المواجهة والاغراق في التسلح والعودة الى سياسة الحوار المشمر والمفاوضات الفعالة في مجال نزع السلاح ، والتعاون الدولي في كافة المجالات على قدم المساواة .

السيد بستاني (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادى لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدمه السيد بليكس المدير العام للوكالة ، ان بيانه بشكل استكمالا ضروريا للتقرير لأنه يتضمن معلومات اضافية تتعلق بما حدث من تطورات في نشاط الوكالة في عام ١٩٨٢ ، كما يتناول بعض المشاكل الرئيسية التي ماتزال تشغل كل اهتمامنا .

Digitized by UNOG Library

وحيث أن عام ١٩٨٢ يوافق الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فمن الطبيعي أن نغتنم هذه الفرصة لتقييم أوجه النجاح وأوجه الاخفاق واستكشاف واقتراح سبل جديدة لتحسين دور الوكالة في المستقبل . وفي اطار التحليل الناقد للانجازات يود وفد البرازيل أن يعرض آراءه بشأن هذا التقرير .

ان تقرير عام ١٩٨١ لا يختلف كثيرا عن التقارير السابقة . فرغم سجل انجازات الوكالة فان التباين بين الغرض التنشيطي الأساسي للوكالة والدور التنظيمي مازال مستمرا مما يتعارض والروح التي أملت انشاء الوكالة عام ١٩٥٧ . ان الفكرة كانت لتعجيل وتوسيع اسهام مصدر جديد للطاقة من أجل السلم والصحة والرفاهية في العالم ولتشجيع ومساعدة البحوث وتطوير الاستخدامات السلمية في مجال الطاقة النووية .

ان استمرار عدم كفاية الموارد المكرسة للمساعدة الفنية هي النقطة الأولى موضع الاهتمام . ورغم النداءات الصادرة من فوق هذه المنصة في الماضي ، فان الاسهامات الطوعية ماتزال هي المصدر الوحيد الموثوق به لتمويل الأنشطة لبرامج المساعدة الفنية ، مع أن مخصصات الضمانات المسحوبة من الميزانية العادية في تزايد مستمر . وفي نفس الوقت الذى تفرض فيه الأزمة الاقتصادية العالمية الكثير من التدابير الاقتصادية التقييدية على جميع البلدان لاسيما البلدان النامية ، يبدو أن الوكالة تفرط الآن في تغيير الكثير من المعدات التجارية النمطية الموجودة بجيل ثان من الأجهزة المصممة خصيصا لأغراض الضمانات .

وبحجة ادخال تحسينات غير محددة على نظام يعترف نفس التقرير بأنه كان فعالا حتى الآن ، زادت مخصصات الضمانات في العقد الأخير بنسبة أربعة أمثال اعتماد موارد صندوق المساعدة الفنية . ونحن لا نشعر بثبط الهمة عندما نقارن التكلفة المتواضعة لبرنامج المساعدة والتعاون الفني وقوامها ١١٠ ٤٢٢ ٣ دولارا أمريكيا كما هي واردة في الميزانية البرنامجية لعام ١٩٨٣ ص٢٢ مقارنة بالمبلغ الكبير وقدره ٧٣٥ ٨٦١ ١٩ دولارا أمريكيا المخصص لبرامج الضمانات كما هو مقترح في ص ٢٥٨ من نفس الوثيقة .

ولا يكفي أن تعزز الوكالة جهودها لمساعدة البلدان على ايجاد موارد اضافية تمويلية

Digitized by UNOG Library

جديدة بسبب عدم كفاية مواردها . ان الفقرات ١٧ ، ١٨ ، ١٩و٢٠ من البرنامج السابق ذكره وميزانية عام ١٩٨٣ غاية في الوضوح في عرضها التفصيلي لبرنامج الضمانات وفي تناقض واضح مع التوصيات المذكورة في أماكن أخرى بشأن قيود مالية صارمة عندما يتعلق الأمر بمساعدة فنية .

ونحن نرحب باعتراف تقرير الوكالة السنوى فيما يتعلق بضرورة شرح وتوضيح سوء الفهم القائم بالنسبة الى أغراض ونطاق ضمانات الوكالة . ونحن نأمل أن مثل هذا التوضيح لن يترك مجالا للشك بالنسبة الى الدور الأساسي للوكالة ، وسوف يعدد كل محاولات جزئية لتغيير طابع جهاز في منظومة الأمم المتحدة هدفه الأول تعزيز التعاون الدولي للتطوير السلمي للطاقة النووية . كذلك فاننا نأمل في أن اعتماد القرار GCXXXVI/402 سوف يؤدى الى اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين موارد المساعدة الفنية من الزيادة على أساس يمكن تقديرها بما يواكب التطور في الأنشطة الرئيسية الأخرى للوكالة .

ان الاختلال بين الاعتمادات المخصصة للأنشطة التنظيمية وبين الاعتمادات المخصصة للمساعدة الفنية هو نقطة الذى يشعرنا بعدم الارتياح ، ولكن هناك أيضا واقع الابتعاد عن النظام الأساسي للوكالة ، وتوافق الآراء الذى يمثله ، وذلك بوضع معايير اضافية هي بمثابة قيود غير مقبولة على نقل التكنولوجيا مثل " المبادئ التوجيهية المعدلة " للبلدان النامية لا سيما تلك التي رفضت النظام التمييزى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ان انعدام الاختيار السليم للأهداف لا يسهم في تعزيز مصداقية الوكالة ولا في الاستجابة لتوقعاتنا المشروعة .

ان البرازيل دافعت دائما عن الحق الثابت لجميع الدول في الوصول الى جميع جوانب الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون أية التزامات غير تلك المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة أو الوكالات التي تم التفاوض بشأنها وقبولها وتطبيقها على الصعيد العالمي ودون تمييز . ولذلك ، فاننا نرى من الصعوبة أن نقبل أية محاولة للسيطرة والتحكم على تطوير الطاقة النووية في البلدان النامية في حين تبقى الدول النووية حرة في مواصلة برامجها النووية سواء في الأغراض السلمية أو العسكرية دون عائق أو رادع .

انه من المؤسف أن التقرير يستخدم عبارات واشارات ليست موجودة في النظام الأساسي للوكالة وبعيدة عن روح هذا النظام . ان النظام الأساسي لا يسمح بالتمييز بين الدول الأعضاء

Digitized by UNOG Library

سواء كانت أطرافا أو غير أطراف في معاهدة معينة ، كما أنه لا يعتمد نظاما لعدم الانتشار بيد وأنه غير مقبول عالميا أو قابل للتطبيق . وبينما هناك طاقة زائدة في التدمير على أساس الامتلاك والتطوير المستمر للأسلحة النووية قد أصبحت عقيدة القلة القوية ، هناك تأكيدات في التقرير مثل التأكيد الذى يقول ان نظام عدم الانتشار قد تم "تعزيزه" في عام ١٩٨١ بسبب انضمام قلة من البلدان النامية الى معاهدة عدم الانتشار . ان الدول غير النووية الأطراف في هذا الصك قد انتقدت لعدم القيام بالتزاماتها بموجب الفقرة ٤ من المادة الثالثة في حين أن التقرير لسبب غير معروف يتجاهل عدم الامتثال للمادة السادسة كما لو كان الانتشار الرأسي للأسلحة النووية أمرا غير مهم أو فكرة غريبة عن اهتمامات الوكالة .

Digitized by UNOG Library

ويتجه عزمنا الى أن نؤكد التزامنا بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما هو مجسد في نظامها الأساسي . وقد وجد هذا الالتزام تعبيرا محددا ، في الماضي ، يتمثل في اخضاع اتفاقاتنا الدولية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهذا الوفاء لروح النظام الداخلي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولنصه ، لا يمكن أن يؤدى الا الى زيادة معارضتنا لاتجاه لاحظناه بقلق متزايد خلال الفترة الأخيرة ، وهو تقويض الهدف الأساسي للوكالة . ويتمثل هذا الهدف في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لدى جميع أعضاء الوكالة . ولا يسعنا الا أن نعارض هذا الاتجاه ، الذى ينبع ، علاوة على ذلك ، من وثيقة دولية تواجهها بالنقد المتزايد الدول الموقعة عليها ، والدول غير الموقعة عليها على حد سواء . وقد أوضح وفد بلادى - مرارا وتكرارا - الطابع التمييزى لهذه الوثيقة .

لقد أعلن وفد البرازيل مؤخرا في اللجنة الأولى :

" ويبدو أن حفنة من الدول تعمل على افتراض أنها تملك كل الحق في الحصول على قوة مطلقة حتى على حساب التدمير الكامل للبشرية . ويبدو أنها تفترض أن الالتزامات الدولية الرسمية ، بما في ذلك التي وردت في معاهدات ملزمة قانونا ، يقصد بها الحد من تصرف الدول التي لا قوة لها ، بينما هي نفسها لا تتمسك بهذه الالتزامات " .

(A/C.1/37/PV.9 ، ص ٧)

وهذا ينطبق أيضا على ما نحن بصدده الآن .

ولقد أسفت البرازيل ، في الماضي ، لاعتماد الوكالة لمعايير تتعارض تعارضا واضحا وأحكام نظامها الأساسي . ونحن نكرر هذا الاحتجاج الآن اذ أن نظام ضمانات الوكالة يقوم أساسا على توافق آراء أعضائها ، وبالتالي ، يفوق أية ترتيبات مماثلة غير مقبولة عالميا . ولا يعدو اعتماد ما يسمى بالمبادئ التوجيهية المعدلة وتطبيقه سوى محاولة لتغيير نظام ضمانات الوكالة . ونتيجة لذلك ، تخضع طلبات البلدان النامية للمساعدة الفنية الى قبول اتفاقات محددة تتضمن أحكام المبادئ المعدلة الناجمة عن وثيقة لا تمثل توافق آراء دوليا للدول الأعضاء ، وبالتالي ترفض طلبات المستفيدين حقا ، وتتقلص المشروعات من حيث نطاقها التكنولوجي ، واذا كان الأمر كذلك فكيف نستطيع أن نتحدث بصورة مشروعة وبضمير مستريح عن الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة

Digitized by UNOG Library

الذرية كما أكدت قرارات الأمم المتحدة السابقة ، وكيف يمكن أن تعترف بالحاجة الى تحسين فعالية الضمانات . عندما تسمح هذه الضمانات - كما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية - بتمكين الأمانة من أن تنتهي الى أن المواد النووية الموجودة تحت سيطرة الوكالة لا تزال تستخدم فقط في الأنشطة السلمية النووية ، أو كانت من جهة أخرى موضع اعتبار كاف ؟ ولا يمكن أن يشعر بالحاجة الى تحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الا أولئك الذين يرغبون لمختلف الأسباب في ممارسة الضغوط على البرامج النووية السلمية للبلدان النامية ، أو أولئك الذين يفتقرون الى تبرير أفضل للأعمال العدوانية . لذلك ، لا نستطيع أن نقبل الفكرة القائلة بأن الجهاز الجديد مطلوب فقط لأغراض الضمانات في حين تبقى المساعدة التقنية تحت رحمة توافر المساهمات الطوعية والمعايير التمييزية .

ويتضمن أيضا مشروع القرار A/37/L.29 و Corr.1 المؤرخ في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ، الذى لم يوزع علينا سوى اليوم لغة مضللة . لذا نعتقد أنه لا يمكن أن يحظى بتأييد الوفود . ورغم أن وفد البرازيل لم يشترك بصورة مباشرة في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار ، أملنا في أن يأخذ مقدمو مشروع القرار في الاعتبار وجهات نظرنا ، التي تتوافق مع وجهات نظر العديد من الوفود الأخرى . وحيث أنه لم يتم ذلك فاننا نواجه الآن بنص يفتقر الى التوازن اللازم لتبرير اعتماده بتوافق الآراء . وهو أمر مستحب ، وأعتقد أنه لا يزال ممكنا . ولا يستطيع وفد البرازيل أن يؤيد مشروع القرار بصيغته الحالية ، ويود أن يقترح التعديلات التالية التي نعتبر أنها أكثر تمشيا مع نص وروح النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية - الذى لا يترك مجالا للشك بالنسبة للوظيفة الأساسية للمنظمة ، في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية الذى تعتبر برامج المساعدة التقنية أهم جانب من جوانبه .

ويتصل التعديل الأول بالفقرة الثالثة من الديباجة وهو : يستعاض عن عبارة " بأهمية أن تعمل " بعبارة " بأهمية عمل" ، وتضاف بعد عبارة " للمساعدة التقنية " عبارة " وبرامجها التوويجية" .

أما التعديل الثاني ، فهو ما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة حيث ، تحذف عبارة " وكذلك في مجال تحسين فعالية نظام الوكالة للضمانات " .

والتعديل الثالث هو : في الفقرة ٢ من المنطوق ، يستعاض عن عبارة " ومواصلة توفير "

Digitized by UNOG Library

بعبارة " وتعزيز " والهدف من هذا التعديل هو أن يتضمن النص فكرة تعزيز برامج المساعدة التقنية للوكالة .

أما التعديل الرابع والأخير فيستعيض عن عبارة " وتحسين " بعبارة " وتأمين " ، وذلك في الفقرة الثانية من المنطوق . والغرض من هذا هو توضيح الحاجة الى تأمين فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفضلا عن ذلك ، نود أن نعلن أنه بالنسبة للفقرة الرابعة من الديباجة ، فانها حتى لو عدلت كما نقترح كحل وسط ، فستبقى لدينا بعض تحفظات عليها .

وهنا ، تؤيد البرازيل ثانية المقترح الذى قدمته مؤخرا لجنة المساعدة والتعاون التقنيين الى مجلس المحافظين باستعراض سياسات التعاون التقني للوكالة بهدف تصحيح أخطاء الماضي وجعل هذه المبادئ تتمشى تمشيا تاما والنظام الداخلي . ونحن نتطلع الى نتائج الدراسة التي اقترحت الأرجنتين اجراءها وفقا للقرار الوارد في الوثيقة GOV/2098 لتحديد درجة التوافق بين أحكام اتفاقات الضمانات السارية والنظام الأساسي ، فيما يتعلق بالشرعية القانونية للتطبيقات العسكرية غير التفجيرية للمواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات .

ويعلق الوفد البرازيلي أهمية كبرى على اشتراك البلدان النامية في أمانة الوكالة . وفي هذا الاطار ، نرحب غاية الترحيب بالبرامج التدريبية لصغار الخريجين من البلدان النامية نظرا لأن المتدربين يمكن أن يحصلوا على أحدث المعلومات المتقدمة في المجالات الفنية ، وذلك سيجعلهم في موقف يمكنهم من أن يتنافسوا بصورة أكثر فعالية على الوظائف الفنية في الوكالة ويمكنهم في النهاية من أن يسهموا في برامجهم الوطنية للاستفادة من خبراتهم التي اكتسبوها في الوكالة .

ويعتبر البرنامج الخاص لوضع معايير متفق عليها دوليا ، لضمانات أمن محطات القوة النووية احدى النتائج البارزة ذات الأهمية ، ليس فقط من حيث اعتبارات الأمانة ، ولكن من حيث التنميط أيضا ، ويوضح الطابع الديناميكي لهذه المعايير ضرورة اجراء استعراضات دورية لذا ، من الأهمية بمكان عدم وقف هذا البرنامج بسبب قيود الميزانية . وتعتبر أنشطة دائرة الطاقة النووية وقسم البيانات النووية ذات أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية ، وللقبول العام

Digitized by UNOG Library

للطاقة النووية . وتتمثل احدى المهام الأساسية للوكالة في الاستجابة للمشاغل المتعلقة بقصور ومخاطر تلك الصناعة النووية التي لها سجل يشهد على قدرتها على تلافي حالة الوفاة أو الاصابات الخطيرة الناجمة عن الاشعاع .

ان مستقبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كأداة دولية لزيادة الطاقة النووية ، يعتمد على قدرتنا على الاتفاق على القضايا السياسية المعقدة وعلى حلها اذ أن عقد المؤتمر الدولي لعام ١٩٨٣ لتشجيع التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من شأنه أن يمهد الطريق لايجاد تفهم أفضل بيننا . ويجب أن يشمل جدول أعماله جميع القضايا السياسية والاقتصادية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل تحقيق أفضل المناهج المتفق عليها دوليا لنقل التكنولوجيا على أساس التوجيهات الواردة في القرار ٣٢/٥٠ ، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وفي هذه الحالة ستكون الوكالة في وضع أفضل للاضطلاع بمهامها وتعزيز دورها ووظائفها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التعديلات التي قدمها توا ممثل البرازيل سوف توزع أثناء فترة بعد ظهر اليوم ، بوصفها الوثيقة A/37/L.35 .

Digitized by UNOG Library

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان الوفد السوفياتي قد استمع بتأن الى بيان السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ودرس أيضا تقريرها السنوى لهذا العام المصادف لذكرى انشائهـــا . وكما يعرف الجميع ، فقد انقضت خمس وعشرون سنة على بدء نفاذ النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى حدد جانبي عمل تلك المنظمة الدولية ، وهما : النهوض باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وعدم السماح لمزيد من البلدان باستخدام هذه الطاقة لبناء الأسلحـــة النووية ، وهي أكثر أسلحة التدمير الشامل فتكا .

وكان الاتحاد السوفياتي أحد رواد انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد بـــذل الكثير ليتأكد من أن كامل تاريخ الوكالة ، التي يحتفل على نطاق عالمي بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها ، يمكن أن يعتبر بحق مثالا على التعاون الناجح بين البلدان ذات النظم الاجتماعيـــة المختلفة .

وكما جرى التأكيد في الرسالة التي وجهها الرفيق ليونيد ايلتش برجنيـف الى المشتركين في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة فان :

" الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبذل الكثير للنهوض باستخدام الطاقة الذريـــة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ولرفع مستويات المعيشة للشعوب . وان دور الوكالة يتعاظم في تنمية الطاقة النووية . وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقـــت الحالي هي الهيئة الدولية المعترف بها لتنسيق جهود الدول في استخدام الطاقـــة النووية للأغراض السلمية .

" وفي الوقت الذى يزداد فيه خطر الحرب النووية فان أنشطة الوكالة تكتسي مغزى ومعنى هامين وان المواطنين السوفيات على اقتناع بأنه يمكن للوكالة بل ويجب عليهـــا أن تساهم بصورة أكبر في ازالة خطر الكارثة النووية . وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا مـــن أجل أن تخدم الطاقة النووية مصالح السلم فحسب بحيث لا تصبح ابدا وسيلة للقضـــاء على الحياة على الأرض " .

ويبذل الاتحاد السوفياتي من جهته كل ما في وسعه ليزيل خطر الحرب النووية وليعكـس مجرى سباق التسلح النووى .

Digitized by UNOG Library

ويوجد مغزى هام في اعتماد الجمعية العامة في العام الماضي ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي للاعلان الخاص بمنع وقوع كارثة نووية والذى ينص على أن من يبدأ باستخدام الأسلحة النووية سيرتكب أكبر جريمة في حق البشرية . وبموجب روح تلك الوثيقة ونصها أعلن الاتحاد السوفياتي من جانب واحد بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية . ولو حذت الدول النووية الأخرى حذو الاتحاد السوفياتي فسيكون هذا بمثابة حظر شامل لاستعمال الأسلحة النووية وسيشكل خطوة كبرى صوب ازالة خطر الحرب ، وفي المقام الأول الحرب النووية .

ونحن نرى أنه بغية اقامة حواجز مادية تعترض الاخطار النووية من الضرورى ان نعمل على عدة أصعدة في الوقت ذاته . وفي المقام الأول في مجال نزع السلاح النووى الذى ينبغي أن يشمل حظر استحداث نظم جديدة من الأسلحة النووية وحظر انتاج مواد انشطارية لأغراض انتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية وحظر تكديس المخزونات النووية بأنواعها كافة ووسائل نقلها واجراء خفض تدريجي في المخزونات المتراكمة من الأسلحة النووية ، بما في ذلك ناقلات هذه الأسلحة وأخيرا ، ازالة الأسلحة النووية ازالة تامة .

هذا هو فحوى الاقتراح الذى تقدم به الاتحاد السوفياتي بشأن الايقاف الفورى لتجارب الأسلحة النووية وحظرها الذى طرح على بساط البحث في الدورة الحالية للجمعية العامة . ان الاقتراح السوفياتي الجديد يطرح طائفة من التدابير الهامة التي تشمل ابرام المعاهدة ذات الصلة التي تطرح أحكامها الأساسية على بساط البحث في هذه الدورة ، وهي تدابير لوقف جميع التفجيرات النووية ، يسرى العمل فيها حتى ابرام المعاهدة ذاتها ، بالاضافة الى تدابير أخرى .

وثمة اقتراح سوفياتي آخر قدم الى الدورة الحالية يسترعي الانتباه الى حظر التدمير المتعمد للمنشآت النووية المستخدمة لأغراض سلمية . واقتراح آخر أيضا ينص على تجميد جميع الدول لانتاج ووزع الأسلحة النووية ووسائل ايصالها وكذلك تجميد انتاج المواد الانشطارية لأغراض انتاج مختلف الأسلحة النووية . وهذه المقترحات تعيد الاهتمام الى تقديم رد قيم على السؤال الأساسي في العصر النووى ، وهو ما اذا كانت الطاقة النووية ، التي سيطر عليها الانسان في معرض تقدمه العلمي والتكنولوجي ، ستساعد على الارتقاء بمستويات معيشة الشعوب وتلبي حاجاتهم المتزايدة في مختلف ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أم اذا كانت الطاقة النووية ستحول كوكبنا الى صحراء قاحلة .

Digitized by UNOG Library

وليس هناك الا جواب واحد على هذا السؤال هو : ان الطاقة النووية يجب أن تستخدم على وجه الحصر لرفاة البشرية . هذا هو الأساس الذى ترتكز اليه أنشطة الوكالة التي يؤكد نظامها الأساسي على أن تسعى لتعجيل وزيادة اسهام الطاقة الذرية في خدمة سلم العالم وصحته ورخائه .

وعبر ربع قرن من الأنشطة أحرزت الوكالة أوجه نجاح كبيرة في الاضطلاع بمهامها . ان الأنشطة المتعددة النواحي للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حظيت باعتراف واسع النطاق وهذه الأنشطة تهدف الى منع انتشار الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم ، والى انشاء درع واق من وصول أفتك أسلحة التدمير الشامل الى أيدى أولئك الذين قد يرغبون في استخدامها في تهديد الشعوب الأخرى .

ان التعزيز الشامل لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية كان ومازال المهمة الأساسية في الحد من سباق التسلح النووى . والطريقة التي يمكن أن يعول عليها لضمان فعالية نظام عدم الانتشار هي تطبيق الشرط المسبق الأساسي للتعاون الدولي الواسع النطاق في استخدام الطاقة النووية لاغراض سلمية . ويؤيد الاتحاد السوفياتي مواصلة تعزيز دور الوكالة في هذا المجال .

ان وفدنا يلاحظ بارتياح تعزيز نظام عدم الانتشار ، الذى يرتكز الى معاهدة عدم الانتشار التي يتعاظم عدد المنضمين اليها باستمرار . ولكن لا تزال هناك دولتان نوويتان خارج اطار المعاهدة ، وهما الصين وفرنسا . واننا نشعر بقلق خاص ازاء عدم مشاركة بلدان تقع في مناطق تأزم في المعاهدة . وينطبق هذا في المقام الأول على اسرائيل وجنوب افريقيا اللتين يعرف الجميع مطامحهما النووية .

ان أهم مجال لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة النووية في الحفاظ على نظام عدم الانتشار هو تطبيق الضمانات التي ينص عليها نظامها الأساسي ، والتي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار واتفاقات أخرى . وفي عام ١٩٨١ ، كما هو الحال في السنين السابقة ، لم تسجل امانة الوكالة أية انتهاكات توحي بتحويل أية مواد نووية أو سوء استخدام للمنشآت والأجهزة الخاضعة لضمانات الوكالة الى انتاج أية أنواع من الأسلحة النووية أو الى استخدامها في أغراض عسكرية أو الى انتاج أية أجهزة نووية متفجرة أخرى .

Digitized by UNOG Library

بيد أن الوكالة تواصل مجابهة مهام بالغة الأهمية في مواصلة تعزيز فعالية نظام التحقق وفي هذا الصدد فانه من الأهمية بمكان أن تركز الوكالة جهودها على المواد النووية وعلى المرافق النووية التي تشكل أكبر خطر من وجهة نظر صنع أجهزة نووية متفجرة .

وفي اطار نظام عدم الانتشار ، ينادى الكثير من البلدان غير النووية ألا تضع هي وحدها جميع منشآتها السلمية النووية تحت اشراف الوكالة فحسب بل ان تفعل ذلك أيضا الدول النووية .

Digitized by UNOG Library

وبغية الالتقاء مع هذه البلدان في منتصف الطريق ، بيّن الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح استعداده ، كبادرة لحسن النية ، اخضاع جزء من أنشطته النووية السلمية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وبالتحديد ، عدد من المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية ، ومفاعلات البحوث . والاتحاد السوفياتي على استعداد للدخول في مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية ابرام الاتفاقات ذات الصلة .

ولأن الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبرى على تطوير نظام الضمانات ، فانه يشترك بصورة نشطة في برامج الضمانات العلمية والتكنولوجية التي رصد من أجلها مبلغا يصل الى مليون روبل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . ان برنامج الاتحاد السوفياتي للدعم العلمي والتكنولوجي الذي يقدمه الى نظام ضمانات الوكالة يشمل مشاركة أكثر من ١٠ معاهد من كبار معاهد البحث العلمي في بلاده .

وقد ذكر الاتحاد السوفياتي في أيلول /سبتمبر من هذا العام انه سيرصد مبلغا اضافيا قدره مليونين من الروبلات بالعملة الوطنية لاستخدامها في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ لبرنامج الاتحاد السوفياتي للدعم العلمي والتقني لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . علاوة على ذلك رصد الاتحاد السوفياتي مبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ روبل لنفس الفترة لمناهج دراسية ورحلات ميدانية علمية لتدريب المتخصصين في مجال التحقق .

يحتل برنامج التعاون التقني مكان الصدارة في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونلاحظ احراز التقدم الكبير في شروط المساعدة التقنية ، لاسيما في السنوات الأخيرة . وقد اتخذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قرارا ، سترشدا بالسياسة القائمة على المبدأ ، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية للبلدان النامية ، الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بزيادة المساهمات الطوعية لصندوق المساعدة التقنية التابع للوكالة ، وذلك بتقديم ١ر٧ مليون روبل بالعملة الوطنية في عام ١٩٨٣ . وستستخدم هذه الموارد لسد نفقات أصحاب الزملات من رعايا الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يدرسون في الاتحاد السوفياتي ، وبصفة خاصة نفقات المتخصصين من البلدان النامية وخدمات الخبراء السوفيات ، وكذلك لتمويل شراء مختلف انواع الأجهزة والمعدات

Digitized by UNOG Library

والمنشآت في بلادى . كذلك يوجد مخصص سنوى لموارد اضافية لبرامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتدريب المتخصصين من البلدان النامية .

توجّه الوكالة الدولية للطاقة الذرية اهتماما كبيرا لعمل اللجنة المعنية بالتوصيات الخاصة باحتمال انشاء نظام دولي لضمان امدادات المواد النووية . وفي رأينا أن نظام ضمان الامدادات لا يمكن أن يرسى الا في اطار نظام عدم الانتشار النووى وينبغي أن يؤدى الى المزيد من تعزيز هذا النظام .

ان الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية قصوى على قيام الوكالة بتنفيذ البرامج العلمية والتقنية ويدعمها بكل طريقة ممكنة ، لانها تمثل مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنمية استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية في جميع ارجاء العالم . ان بلادى تعطي للمؤتمر الدولي المعني بالخبرة في مجال الطاقة النووية الذى عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأهمية القصوى . فقد حظي المؤتمر بمشاركة واسعة ، وأتاح محفلا لتبادل المعلومات حول استخدامات المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وحول الخبرات الايجابية المتراكمة في مجال نظام ضمانات الوكالة .

وأود أن أشير الى العمل الناجح لحلقة العمل التي اجريت في مفاعل توكاماك الدولي (انتور) ، التي وفرت ، على أساس دولي ، مفاعلا نموذجيا من نوع توكاماك ، ممهدة بذلك الطريق لتطوير جهاز تخطيط مفاهيمي . ويرى الاتحاد السوفياتي ، الذى كان الرائد في اقامة مفاعل توكاماك على الصعيد الدولي ، ان الخبرة المكتسبة من حلقة العمل ستجعل من الممكن في عام ١٩٨٣ ، كما كان متوقعا ، احراز المزيد من التقدم في مراحل التخطيط لمفاعل المستقبل .

لقد حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، خلال الفترة القصيرة من عمرها والتي تبلغ ٢٥ سنة ، نجاحا ملموسا . ان السلطة المعهودة الى الوكالة في العالم اليوم سلطة كبيرة ، ويتجلى هذا في الزيادة المطردة في عضويتها . ونرحب بانضمام عضو آخر للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ألا وهو ناميبيا .

وينبغي لنا أن نؤكد بوجه خاص على حقيقة ان الوكالة تضطلع بدورها منذ نشوئها لا في فراغ سياسي بل في اطار حقائق العالم المعاصر . وكما بيّن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

Digitized by UNOG Library

اليوم ، فان أنشطة الوكالة ترتبط مباشرة بمسائل الأمن الدولي . وفي هذا الصدد ، نوافق على القرار ، الذي يعرفه الجميع ، الذي اتخذته الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص اسرائيل ، البلد الذي استمر ، انتهاكا لكل معايير القانون الدولي ، في انتهاج سياسة عدوانية ضد دول أخرى ، وهاجم بصفاقة مركز بحوث نووي سلمي يخص دولة أخرى عضو في تلك المنظمة .

ان المجالات الرئيسية لأنشطة الوكالة تقوم على أسس قوية . ويصدق هذا بوجه خاص على ضمان نظام عدم الانتشار النووي ، لا سيما في مجالات التحقق وتقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية والبرامج العلمية والتكنولوجية الخاصة بالأمن النووي وبالأمن الاشعاعي .

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن هذه المجالات من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستكون محور اهتمامها . ونأمل أن تواصل الوكالة في المستقبل خدمة البشرية بصورة فعّالة .

السيد جونستون (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية اليوم لحظة حاسمة . واذا قدر للوكالة الدولية للطاقة الذرية البقاء كمؤسسة ، واذا قدر لها الاضطلاع بمهامها وفقا لنظامها الأساسي بفعّالية ، فمن الضروري أن تكرس الدول الأعضاء كافة ، والأمانة من جديد أنفسها للأهداف المتجسدة في نظامها الأساسي . ان المواضيع السياسية الغريبة التي سمح باقحامها في السنوات والأشهر الأخيرة في مداولات الوكالة تعطل استفادة جميع الدول الأعضاء من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ان المهمتين الرئيسيتين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما حددتا في نظامها الأساسي ، هما أولا ، النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وثانيا ، تطبيق نظام الضمانات الساري على البرامج النووية للأغراض السلمية لاكتشاف تحويل المواد النووية المحتمل لاستخدامها في أغراض غير سلمية ، والحيلولة دونه . ان ادخال القضايا السياسية التي لا علاقة لها بذلك عرّض التنفيذ المستمر للولاية الحيوية المعهودة اليها لخطر كبير .

هناك مبدآن أساسيان يقوم عليهما العمل الفعّال للوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالات الفنية الأخرى ، تتمسك بهما الولايات المتحدة تمسكا تاما . الأول ، هو نزاهة الوكالات الفنية نفسها - ضرورة اضطلاعها بالاختصاصات المعهودة اليها دون تدخل خارجي أو اقحام اعتبارات سياسية لا علاقة لها بالأمر . والمبدأ الثاني هو المبدأ الجامع والمرشد لميثاق الأمم المتحدة نفسه وهو : المساواة في السيادة لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها .

Digitized by UNOG Library

ان الفكرة المتعلقة بذلك بسيطة ولكنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لقابلية منظومة الأمم المتحدة للبقاء، فبالرغم من أن أعمالا معينة لعدد من الدول الأعضاء قد ينظر اليها بعدم الارتياح، الا انه لا يصح لهذا السبب أن يعلن أن هذه الدولة غير شرعية أو انها خارجة على النظام الدولي، بحيث لا يسمح لها بالانضمام الى الدول الأخرى تحت مظلة الأمم المتحدة أو وكالاتها الفنية. ان هذا المبدأ، قبل كل شيء، حيوي بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يتطلب تنفيذ ولا يتهيأ مشاركة جميع الأعضاء في عملها الفني، وفي الواقع يتطلب العالمية.

لقد دعمت الولايات المتحدة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لسنوات طويلة، وبشكل نشط في وضع وتطوير النظام الفعّال للضمانات، وفي المساعدة على توزيع فوائد الطاقة النووية للأغراض السلمية على أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. نحن آباء نشعر بالفخر لأن الرئيس دوايت د. ايزنهاور هو الذي اقترح أمام هذه الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ انشاء منظمة دولية تكرس للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وبعد بضع سنوات ولدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت الولايات المتحدة في الطليعة بما قدمته لها من دعم ومساعدة حتى تستفيد منها جميع الدول الأعضاء.

وخلال الـ ٢٥ سنة الماضية، احرزت الوكالة تقدما كبيرا في الاضطلاع بمهامها. ففي السنوات الأولى انشئ المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا، والمختبر الدولي للأنشطة اللاسلكية البحرية في موناكو، تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما مؤسستان ناجحتان تحظيان بتأييد واسع. وبعد ذلك أنشئ نظام الاعلام النووي الدولي وبرنامج تطوير قواعد السلامة النووية النووية العملية وارشادات السلامة للتشغيل المأمون للمحطات النووية لتوليد الطاقة. كل هذه الأنشطة التي ساهمت الولايات المتحدة في انشائها كانت لها فوائد عامة.

ان تطوير قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لسلامة نقل المواد المشعة الذي ساهمت فيه بلادي بنشاط، يعتبر احدى الخطوات البارزة على الطريق. ولقد ادخلت هذه الخطوط التوجيهية في التشريعات الوطنية للعديد من البلدان في سنوات متعاقبة. كذلك احرز المزيد من التقدم في اقامة شبكة عالمية لمختبرات قياس الجرعات الثانوية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. ان هذه المختبرات تلعب اليوم دورا هاما في تمكين المستشفيات والمراكز الطبية من مراقبة الجرعات المشعة المستخدمة في علاج مرض السرطان.

Digitized by UNOG Library

وفي مجال آخر، قام علماء الولايات المتحدة في تعاون مشترك مع منظمة الاغذية والزراعة ومع ادارة الطاقة النووية في مجال الغذاء والزراعة، التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، باستخدام تقنية تعقيم الحشرات. وفي السنة الأخيرة أمكن عن طريق هذه الطريقة الجديدة استئصال ذبابة فاكهة البحر الأبيض من منطقة شاسعة في جنوب المكسيك. وبالمثل عملت بلادي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على وضع برامج للعقول الالكترونية تستخدم في الأرصاد الجوية وفي تخطيط وتوسيع محطات توليد الكهرباء، بما في ذلك كافة اشكال الطاقة. وتستخدم هذه البرامج اليوم على نطاق واسع في العالم.

ولا يمكننا أن ننسى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أصبحت سارية المفعول في آذار/مارس ١٩٧٠ والتي كفلت مسؤولية أساسية في مجال الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واليوم هناك ١١٩ دولة أطراف في معاهدة عدم الانتشار مما يبين التزام الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي بالرأي القائل بأن تزايد انتشار الأسلحة النووية أو الاجهزة المتفجرة النووية الأخرى قد تكون لها آثار سلبية خطيرة بالنسبة لأمن واستقرار العالم. ان عددا كبيرا — ولكن ليسوا جميعا — من الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أطراف في معاهدة منع الانتشار، ويشاركون أهدافها، مما يؤكد بوضوح التأييد لأهداف الوكالة.

لقد ذكرت هذه المنجزات وهذه المسؤوليات الممتدة لا على سبيل الحصر الشامل، بل بصفتي شاهدا على التقدم الذي احرزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الربع الاول من هذا القرن. ان قيمة المعرفة الفنية والهندسية التي توفرت لهذا الكوكب من هذه المنجزات وغيرها لا يمكن حسابها. كذلك الحال أيضا بالنسبة لنتائج نقل التكنولوجيا لاستخدامها من قبل الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم. لقد أيدت الولايات المتحدة دائما وفكرت في ايجاد أنشطة وبرامج تهدف الى افادة عدد كبير من البلدان النامية بما في ذلك البلدان التي ليس لديها منشآت نووية حتى يمكن لهذه البلدان أن تساهم بصورة فعّالة في العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة. لقد كان اعتقادنا انه لنجاح هذه الوكالة في مهمتها الحيوية لابد لها وأن تكون مسؤولة عن تلبية احتياجات جميع أعضائها. ونعتقد أن هذا وارد ضمن المقاصد الأساسية في النظام الأساسي للوكالة.

Digitized by UNOG Library

ونظرا لزيادة تكلفة الضمانات التي تلت دخول معاهدة عدم الانتشار الى حيز التنفيذ، فان الولايات المتحدة وغيرها من الدول وضعت صيغة مالية خاصة لحماية البلدان النامية من هذا العبء الزائد. ونتيجة لذلك فان ٣٦ من الدول الأعضاء يدفعون ٩٨ في المائة من ميزانية الضمانات. وفي العام الماضي على سبيل المثال فان ٣١ بلدا دفعت كل منها ٧٥٤ دولارا حصة من هذه الميزانية. ومع ذلك فان هذه البلدان ذاتها حصلت على ١٦ر٥ مليون دولار في صورة مساعدات تقنية قدمتها لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي، بما في ذلك بعض المشروعات، التي تم تمويلها من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المجال النووي وباختصار هناك دليل مقنع على ان الوكالة قد نجحت في جهودها حتى تستجيب لاحتياجات جميع الدول الأعضاء.

أمام هذه الفوائد الواضحة، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعرض للخطر بسبب الرغبة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في اقحامها بصورة متزايدة في قضايا سياسية دخيلة، تتعلق دائما بنغمة الشمال والجنوب، وهي قضايا يجب أن تبقى خارج نطاق عملها بمقتضى نظامها الداخلي. ان مثل هذه القضايا تحول انتباه الوكالة عن أهدافها الأساسية وتقوض فعّاليتها عن طريق الجدل والمواجهة. ان الاتجاه الى اضفاء الصبغة السياسية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر يتعارض بوضوح مع مصالح اعضائها. لقد بلغ ذلك ذروته في المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث رفضت وثائق تفويض احدى الدول الأعضاء بصورة تحكمية غير قانونية. ان الولايات المتحدة لن تقبل انتهاك المبادئ الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. لذلك اضطررنا الى اعادة تقييم مدى وطبيعة مشاركة الولايات المتحدة في أعمال الوكالة. يجب ان يكون واضحا ان قرارنا بالانسحاب من المؤتمر في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام والبدء في عملية اعادة التقييم هذه كانا ردا على انتهاك المبدأين الأساسيين اللذين أشرت اليهما من قبل، وهما رفض قبول وثائق تفويض دولة عضو بطريقة غير مشروعة، وتعريض نزاهة الوكالة وعالميتها للخطر. لقد كان هذا العمل هو الأخير في مجموعة الأعمال ذات الدافع السياسي التي تدخلت في شؤون الوكالة. نحن نشعر بقلق عميق لأن استمرار هذا الاتجاه لن يمكن الوكالة من الوفاء بمقصديها اللذين انشئت من أجلهما.

Digitized by UNOG Library

ان الولايات المتحدة ترحب بالأهداف التي حددها المؤتمر العام للوكالة والتي أكدها مرة أخرى اليوم، مديرها العام. انه يحاول المحافظة على سمعة الوكالة بصفتها هيئة فنية موضوعية، كما انه يركز على المجالات التي تمكنها من تقديم أكبر مساهمة. بنفس هذه الروح فاننا نؤيد الخطوة الأولى في اعادة الثقة في الوكالة وهو النداء الوارد في مشروع القرار المعروض امامنا، بأن تلتزم الوكالة بالولاية التي يفرضها نظامها الداخلي بدقة. لقد أعلن وزير الخارجية السيد جورج شولتز في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر انه من الضروري ألا تقوض الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالات الفنية الأخرى للأمم المتحدة بسبب الهجوم السياسي على حقوق الدول الأعضاء فيها. ان السماح بهذا سيلحق الأذى المطلق بجميع الدول الأعضاء وبالشعوب التي يمكن أن تفيد من هذه الطاقة فوائد جمة. وسيكون هذا مأساة ضخمة للجميع.

Digitized by UNOG Library

(السيد غارفالوف) (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن ارتياح الوفد البلغاري ازاء تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ .

نحن نشعر بالامتنان للمدير العام على بيانه الافتتاحي ، الذي زودنا بمعلومات اضافية مفيدة وكذلك بتحليل موضوعي متعمق عن عمل الوكالة في مجمله .

ان وفد الجمهورية البلغارية الشعبية يلاحظ بتقدير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨١ ، وطبقا للأهداف الأساسية في نظامها ، استمرت في القيام بأنشطة قوية وشاملة في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي النهوض بالتعاون الدولي في هذا المجال ، وكذلك عملت على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وممارسة رقابة دولية فعالة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية .

وان عمل الوكالة في عام ١٩٨١ ، هو دليل جديد على الدور الفعال الهام الذي استمرت الوكالة في القيام به منذ أكثر من ربع قرن في مجال استخدام الطاقة النووية فقط في الاغراض السلمية ، ومن أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان .

واذ نعرب عن تقديرنا لجهود الوكالة ، ندرك تماما التدهور الأخير في الموقف الدولي ، الذي تقوم الوكالة بوظائفها في اطاره . وفي هذا الموقف ، ازداد خطر انتشار الأسلحة النووية . ولهذا السبب ، دعت جمهورية بلغاريا الشعبية بحزم الى اعتماد تدابير عاجلة لازالة خطر الحرب النووية ، ولكبح جماح سباق التسلح ، خاصة سباق التسلح النووي ، ولتخفيف حدة التوترات وتحسين العلاقات الدولية .

وان الالتزام ، الذي قطعه الاتحاد السوفياتي على نفسه بارادته المنفردة بألا يكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية ، يهدف الى تحقيق هذه الغاية . ونحن على ثقة أنه اذا ما قامت الدول النووية الأخرى بقبول التزام مماثل ، فان هذا بالفعل ، سيكون بمثابة حظر لاستخدام الأسلحة النووية .

ويعلق الوفد البلغاري أهمية كبرى على جهود الوكالة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي . واذا ما سمح بانتشار الأسلحة النووية من بلد الى آخر ، فان هذا سوف يضاعف من خطر استخدامها وسيدفع بالبشرية الى حافة الكارثة النووية . ولهذا السبب فان ازالة هذا الخطر يعدّ من أكثر الأعمال أهمية في الجهود المبذولة للحد من سباق التسلح النووي ولتلافي خطر الحرب النووية .

Digitized by UNOG Library

ونحن على ثقة من أن المصلحة الحيوية تكمن في تعاون دولي واسع ومثمر في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية لصالح جميع الشعوب ، وهذا يقتضي التزاما صارما بنظام عدم الانتشار النووى ، وحجر زاويته المتمثل في معاهدة عدم الانتشار . والحقيقة الايجابية التي تؤكد هذه النتيجة تتمثل في زيادة عدد الدول الأطراف في هذه المعاهدة .

وفي نفس الوقت مع ذلك ، هناك قضية تثير القلق الشديد ألا وهي عدم الرغبة المستمرة لدى بعض الدول التي تمتلك قدرات نووية كبيرة ، للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الدولية للوكالة . وتهدد سياسة اسرائيل وجنوب افريقيا العدوانية السلم العالمي ، لمواصلتهما تشغيل منشآتهما النووية خارج نطاق ضمانات الوكالة . وكانت الغارة على المنشآت النووية العراقية هجوما ليس فقط ضد العراق بل أيضا ضد نظام عدم الانتشار النووى .

وان انضمام جميع الدول دون استثناء كأطراف في معاهدة عدم الانتشار وقبولها للضمانات الدولية للوكالة هو أساس تحويل مبدأ عدم الانتشار النووى الى قاعدة للعلاقات الدولية لا يمكن انتهاكها .

ان الوفد البلغارى يقدر كل التقدير جهود الوكالة لتعزيز فاعلية اجهزة الضمانات التي أنشأتها ، خاصة وان هذه الأجهزة قد اثبتت أنها وسيلة يعول عليها . وبالطبع ، فان زيادة عدد المنشآت النووية والمواد النووية ، وكذلك تنوع التكنولوجيا النووية تحت الرقابة الدولية ، سوف يواصل اثارة بعض المشاكل في المستقبل . ومع ذلك ، فانه بالامكان التغلب عليها بالقيام على الفور باعداد الطرق والاجراءات اللازمة للضمانات وكذلك بتعزيز القواعد الفنية المادية لها . وفي هذا الصدد ، فان التعاون الدولي التام لجميع الدول الأعضاء في الوكالة هو مسألة غاية في الأهمية .

وحيث أن عددا من الدول بدأت في انشاء صناعاتها للطاقة النووية ، فان مساهمة الوكالة في تطوير الطاقة النووية العالمية بمجملها وكذلك في توفير المساعدة الفنية للبلدان النامية في هذا المجال ، هي مساهمة آخذة في التزايد . ويأخذ في الازدياد عاما بعد عام صندوق الوكالة للمساعدة الفنية ، الذى قام بشكل أساسي على التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء في الوكالة .

Digitized by UNOG Library

وتقرير الوكالة يعكس الأهمية المعلقة على مبادئ تصدير المواد النووية وعلى أنشطة لجنة ضمانات الامداد .

واننا نود أيضا الاعراب عن امتناننا للوكالة على جهودها في مجال السلامة النووية وحماية البيئة ، وفي مجال الأغذية ، والزراعة ، والرعاية الصحية ، والبحث العلمي ، وتدريب العاملين ، وتبادل المعلومات العلمية . لقد وفر المؤتمر الدولي للوكالة لخبرات الطاقة النووية ، الذى عقد في فيينا في ايلول/سبتمبر الماضي ، فرصة للتبادل الواسع للمعلومات المفيدة في هذا الصدد .

وأود الاشارة هنا الى أن جمهورية بلغاريا الشعبية ، وعلى أساس التعاون المفيد مع بقية الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، وكذلك مع نظام الوكالة ، تقوم بنجاح بتنفيذ برنامج وطني واسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتنتج المحطة النووية التي تدعى " كوزلودويا " ٢٦ في المائة من اجمالي انتاج الكهرباء في بلغاريا . ويعد بلدى الآن سادس بلد في العالم فيما يتعلق بنصيبها في الكهرباء المولدة من محطات نووية . وبالاضافة الى ذلك ، أشير بارتياح الى أن المحطة النووية قد عملت بشكل آمن ومستمر ضمن الحدود المقررة لها ، وبمعدل استخدام ضخم ، طوال الأعوام الثمانية منذ تشغيلها .

وعلى أساس التجربة التي تمت في هذا المجال ، ينوى بلدى مواصلة تطوير وتوسيع انتاج الكهرباء من المنشآت التي تعمل بالطاقة النووية .

وفي الختام ، فانني أعرب عن ثقة وفد بلادى في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تحت القيادة الماهرة لمديرها العام ، السيد هانز بليكس ، وان تواصل هذه الوكالة تقديم مساهمة قيمة في تعزيز التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وفي تعزيز نظام عدم الانتشار النووى . وأؤكد للجمعية أن الوكالة في جهودها ، بامكانها الاعتماد على تعاون بلادى الكامل ، جمهورية بلغاريا الشعبية .

Digitized by UNOG Library

السيد بيليتير (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اننا نرحب بالملاحظات التي أدلى بها المدير العام صباح اليوم لما اتسمت به من صراحة وما نمّت عنه من التزام واضح بالوكالة وأعمالها . ونهنئ المدير العام والأمانة العامة على التقرير السنوى ذى الفائدة العظيمة الذى نبحثه اليوم .

لقد كلفت الوكالة بدور مركزى بموجب نظامها الأساسي للنهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان مجموعة الأنشطة واسعة النطاق التي يتناولها التقرير السنوى تشدد على أهمية مسؤولياتها العديدة . ويسعد حكومة بلادى أنه رغم القيود الصارمة المفروضة على الميزانية ، تواصل الوكالة تكريس الأولوية المناسبة للمساعدة التقنية وللضمانات والسلامة النووية . اننا نعتقد أن فعالية تلك البرامج سوف تعزز مباشرة قبول الطاقة النووية كمصدر طاقة بديل .

ان الوكالة مكلفة بمهمة صعبة تتمثل في التعجيل بمساهمة الطاقة النووية في السلم وفي الصحة وفي الرخاء ، وتوسيع نطاق مساهمتها في جميع أرجاء العالم . ويسعد كندا أن تلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية آخذة في تحسين قدرتها على انتقاء وتقييم المشروعات التي تستهدف إحداث أثر اجتماعي واقتصادى كبير . ولقد لاحظنا بارتياح أيضا أن المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الى البلدان النامية ، قد ازدادت مرة أخرى بدرجة كبيرة .

تعتبر كندا أن تطبيق ضمانات الوكالة أمر ضرورى للنهوض بأى نظام دولي فعال ومتفق عليه لعدم الانتشار . وسوف تواصل حكومة بلادى تأييدها القوى لتلك الجهود . ومع ذلك ، نحن نشعر بالقلق لأن الوكالة اضطرت هذا العام الى تعديل النتيجة التي خلصت اليها وهي أن المواد النووية المشمولة بضمانات الوكالة ظلت في اطار الأنشطة النووية السلمية أو قدم تبرير واف لاستخدامها بخلاف ذلك . واذا أردنا المحافظة على الثقة فانه يتعين على الوكالة أن تواصل تعزيز فعالية ضماناتها ، آخذة في الاعتبار أحدث التطورات التكنولوجية .

لقد أبدت الحكومة الكندية دائما ووضوح أمام جميع الأجهزة التابعة للوكالات المتخصصة أنها لا تقبل اقحام الاعتبارات السياسية التي لا تتصل بالموضوع في مداولاتها ومقرراتها . نحن نرى ، بوجه خاص ، أنه نظرا لأهمية نظام الضمانات الدولية بالنسبة لجميع الدول دون تمييز والدور الأساسي الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة نظام الضمانات ، فان جميع الحكومات لها مصلحة مشتركة واضحة في ضمان أن البيئة التي تعمل الوكالة فيها تتسم بأكبر قدر ممكن

Digitized by UNOG Library

من التعاون والجدوى . ولذلك ، فاننا نؤيد بشدة دعوة جميع الدول الى السعي من أجل تحقيق تعاون دولي ملائم فعال حتي يمكن للوكالة أن تضطلع بأعمالها بفعالية وحتى تتقيد بصورة صارمة بالولاية التي ينص عليها نظامها الأساسي .

وفي الختام ، أود أن أضم صوتي الى تلك الوفود الأخرى التي قدمت التهنئة للوكالة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها ، كما أننا نهنئ دكتور بليكس الذى سيبدأ في ١ كانون الأول/ديسمبر عامه الثاني كمدير عام .

السيد براساد (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادى للتقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ الذى قدمه لنا بكل كفاءة دكتور هانز بليكس مديرها العام الموقر . انني أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد له استمرار تأييد الهند له وللوكالة في الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها من واقع نظامها الأساسي .

لقد بلغ عدد أعضاء الوكالة ١١٧ عضوا بعد انضمام ناميبيا التى رحبنا بها بيننا حديثا . لقد احتفلت الوكالة بعيدها الخامس والعشرين في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام . وبينما نتطلع الى المستقبل يجب أن نعترف بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقف اليوم ، بأوجه متعددة ، في مفترق الطرق . لقد أوضحت ذلك تطورات كثيرة حدثت مؤخرا .

ان الهند كعضو مؤسس للوكالة ، قد اعتبرت دائما أن المهمة الأولى للوكالة هي تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وأن الدور التنظيمي الذى تضطلع به ذو أهمية ثانوية . اننا نعتقد أن المسؤولية التنظيمية هامشية بالنسبة للهدف الأساسي ألا وهو الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية . واذا قدر للوكالة أن تبلغ الأهداف المنصوص عليها في نظامها الأساسي ، فيجب التأكيد واعطاء الأولوية :

" . . . للتعجيل وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة النووية في تحقيق السلم والصحة والرفاهية في أرجاء العالم " . (المادة الثانية ، ص ١)

من الضرورى بالنسبة لنا جميعا أن نهتم بجدية بمسألة : كيف ينبغي للوكالة أن تطور أنشطتها حتى تحقق هذا الهدف .

Digitized by UNOG Library

ان القلق الدولي ازاء تصاعد سباق التسلح النووي يتم التعبير عنه اليوم بشكل أقوى ممـــا مضى . الا أن التقدم نحو درء خطر الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح النووي ، كان بطيئـــا للغاية . ان الدورة الاستثنائية الثانية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المنعقدة هذا الصيف قد أثارت تطلعات كبيرة ولكنها انتهت بفشل محبط . اننا مازلنا نأمل أن يظل تأثير الرأي العـام العالمي قادرا على اقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وأنه سيأتي يوم قريب تُزال فيه نهائيـــا من هذا الكوكب كافة الأسلحة النووية .

ان شريماتي أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ، في رسالتها الى الدورة الاستثنائيـــة الثانية المكرسة لنزع السلاح ، قد ذكرت برنامج عمل محدد من خمس نقاط . ان النقطة الثانيـــة من برنامج العمل هذا لها صلة خاصة بنا جميعا ، وبالوكالة بوجه خاص :

" . . . كخطوة أولى نحو التخلص من المخزونات الراهنة ، يجب أن تجمد الأسلحة النووية مع النص على الوقف الكامل لمزيد من انتاج تلك الاسلحة يواكبه وقف انتاج المـــواد الانشطارية لأغراض الأسلحة " . (A/S-12/PV.9 ، ص ٩٢)

ان تجميد الأسلحة النووية يجب بالضرورة أن يتضمن عنصرين لا ينفصلان ، وهما الوقـــف الكامل لصناعة الأسلحة النووية ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة . ان مثل هـــذه الخطوة المزدوجة تعني أن كافة المنشآت النووية في كل بلد ان العالم سوف تصبح منشآت سلميـــة . وفي هذه الحالة ، فان الدول النووية لن يكون لديها عذر أو ذريعة لرفض قبول تطبيق الضمانـات الدولية على كافة منشآتها النووية ، وهو ما تطالب الدول غير النووية بقبوله باسم الضمانات كاملـــة النطاق . وفي هذه الحالة فقط ، فان نظاما اقتصاديا فعالا تابعا للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يوضع على أساس موضوعي علمي غير تمييزي .

Digitized by UNOG Library

كما قال السيد سيثنا رئيس وفد الهند في المؤتمر العام السادس والعشرين في بيانه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ فانه يسعدنا أن يوضح المدير العام أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تمارس قدراتها على التحقق لضمان خفض انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح . وكما لاحظ السيد سيثنا فانه :

" يحدونا الأمل في أن الاستعراض المقبل للضمانات سوف يقوم على النظام الأساسي للوكالة . وان ذلك لن يتأثر بأية عوامل خارجية ".

ان التقرير يتضمن معلومات قيّمة تتعلق بانشطة الوكالة في ١٩٨١ . وفي الفقرة الافتتاحية من المقدمة ينص :

" واصلت الوكالة في عام ١٩٨١ ، ضمن الحدود الضيقة لميزانيتها ، ايلاء الأولوية في برامجها للمساعدة التقنية (سواء عن طريق برامج الوكالة ككل أو من خلال مشاريع تتصل حصرا بالمساعدة التقنية) . والى الضمانات والسلامة النووية . وجميع مجالات النشاط هذه ذات أهمية على صعيد التطبيق السلمي للطاقة النووية والتوسع في استخدامها للأغراض السلمية ، هذا الاستخدام الذى لا تحول العوائق الراهنة دون ظهور الحاجة اليه في بلدان كثيرة ، لا سيما تلك البلدان التي لا تمتلك في باطن أرضها احتياطيات من النفط والفحم الحجرى ". (A/37/382 ، مرفق ، فقرة ١)

لقد اعلنت شريماتي انديرا غاندى رئيسة وزرائنا في مؤتمر مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، المنعقد في نيروبي في آب/اغسطس الماضي :

" ان الطاقة النووية هي الطاقة الوحيدة التي تسمح بالوفاء باحتياجات الهند . وطالما لم يحل محلها شيء ايجابي فاننا لا نفكر في استبدالها ".

وبالفعل ، فان ما ينطبق على الهند ينطبق على عدد كبير من الأمم النامية في العالم . ان الاعتماد الكامل على مصادر للطاقة مكلفة كالفحم والبترول لن يفي بالغرض . ان جهود الوكالة لتشجيع قبول عام أفضل واكبر للطاقة النووية تستحق الاشادة بها . وينبغي الثناء على الوكالة لجهودها فيما يتعلق بتطوير القوى البشرية من أجل برامج الطاقة النووية ، وهو الأمر الذى استمر في اجتذاب اهتمام أكبر من جانب الدول النامية . ورغم قيود الميزانية فلقد انجز عمل مفيد من قبل

Digitized by UNOG Library

الوكالة في تطبيق استخدامات الاشعاعات والنظائر المشعة في المجالات الطبية والبيولوجية والغذاء والزراعة والصناعة والهيدرولوجيا .

تولي حكومة بلادى أهمية كبيرة لبرنامج المعونة الفنية التابع للوكالة ، رغم ان لديها اعتراضات قوية على مبادئه التوجيهية المنقحة غير المنصفة ، كما انها لا تستفيد بأية خدمات تقدم عن طريق هذا البرنامج ، ولقد قامت حكومة بلادى بسداد حصتها التي تبلغ ٩٠٠ ١١٥ دولار امريكي ، وبالاضافة الى ذلك فاننا مازلنا نوفر ١٢ منحة دراسية لدول نامية .

ان وفد بلادى يلاحظ بأسف أن التقرير السنوى لعام ١٩٨١ ، في معالجته لموضوع الضمانات يميل الى اعطاء صورة تمييزية ، فيما يتعلق بمعاملة بعض الدول الأعضاء التي ليست اطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وبغض النظر عن بعض التعديلات التي ادخلت عند اعداد هذا التقرير فان الصورة التي ينقلها مازالت غير أمينة ، خاصة في تناوله للمنشآت الخاضعة للضمانات وتلك غير الخاضعة لها في دول حائزة للسلاح النووى وأخرى غير حائزة له . وقد أشار وفدى في مناسبات عديدة الى ان تطبيق الضمانات على بعض المنشآت المختارة من قبل دول نووية توجد فيها هذه المنشآت أمر لايخدم اى غرض . وطالما بقيت برامج السلاح النووى في الدول الحائزة على هذا السلاح دون قيد ولا رقابة ، فان مثل هذه الضمانات الرسمية سوف تظل فارغة أو دون معنى ، وسوف تؤدى الى بعثرة موارد الوكالة المحدودة ، وتضفي طابع الشرعية على الاستخدامات غير السلمية للطاقة النووية في الدول الحائزة للسلاح النووى .

يقدّر وفد بلادى الدور الذى اضطلعت به الوكالة في التنظيم الناجح للمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال خبرة الطاقة ، النووية ، ويحثها على مواصلة جهودها لتنظيم مؤتمرات مماثلة في المستقبل ، حتى يتسنى لكافة الدول الأعضاء تبادل الخبرات بروح من الصداقة والتعاون .

وختاما ، فاننا نأمل ان تقدم الوكالة مساهمة كبيرة في انجاح مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد جوزيف (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نبحث اليوم تقرير واحدة من أنجح وأهم المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

لقد احتفلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها هذا العام ، احتفلت بمرور ربع قرن من العمل البناء من أجل تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في اطار نظام دولي فعال لعدم الانتشار والضمانات .

تؤمن بلادى ان عليها مسؤولية خاصة في هذا المجال ونحن منتجون ومصدرون رئيسيون للوقود النووى . ان لدينا ٢٠ في المائة من الاحتياطي العالمي من اليورانيوم فيما عدا ما لدى الاتحاد السوفياتي والصين ، وتشير التوقعات الى ارتفاع هذه النسبة بدرجة كبيرة بعد الانتهاء من اختبار تحليل مترسبات اليورانيوم التي تم اكتشافها أخيرا . ولذلك فانه من الطبيعي أن تضفي استراليا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اقصى الأولويات . وبامكان الوكالة ومديرها العام أن يعتمدا على تأييدنا الكامل للنهوض بمسؤولياتهما الجسام .

من أهم هذه المسؤوليات دور الوكالة في مجال عدم الانتشار . ان انشاء الوكالة وقبول الدول الأعضاء لنظامها الأساسي ونظام الضمانات هو علامة بارزة على طريق الجهد العالمي الذى يبذل من أجل احتواء انتشار الأسلحة النووية مع النهوض بالتعاون النووى السلمي .

ان استراليا تقبل دور الوكالة في مجالي المساعدة والتعاون الفنيين وتعلق عليهما اهمية كبرى ويسعدنا أن هذه المساعدة وهذا التعاون في ازدياد مستمر . ونحن نعي تماما قيمة وأهمية الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . وسوف نواصل تقديم تأييدنا الكامل للوكالة في هذا المجال .

ان بعد عدم الانتشار في نشاط الوكالة ، هو البعد الذى يكتسي جلّ الأهمية . وتنبع هذه الأهمية من فكرة أساسية ، ألا وهي ، ان عالما يضم ٢٠ أو ٣٠ دولة حائزة للأسلحة النووية سيكون أخطر بكثير من عالم لا يضم سوى خمس دول نووية .

ومما يعزز دور الوكالة في مجال عدم الانتشار ابرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، تلك المعاهدة التي ابرمت في أواخر الستينات وهي لا تزال أشمل صك دولي لمنع الانتشار ، وبالتالي فهي جديرة بكل التأييد . وبالطبع فان هذه المعاهدة ليست عالمية ، ولكن مجرد وجودها ساعد على كبح جماح حتى الدول غير الموقعة وغير المصدقة عليها من الشروع في برامج للأسلحة النووية . ومنذ ابرام المعاهدة لم تقم دولة واحدة بوضع برنامج علني لتطوير الأسلحة النووية ، بل أنه يمكن

Digitized by UNOG Library

القول انه حتى الدول التي قد يغريها القيام بذلك سرا سوف تجد العملية أصعب وأكثر تكلفة وأقل اغراء .

من المتوقع ان تزداد قيمة المعاهدة بمرور الزمن ، ومع تطلع المزيد من البلدان للطاقة النووية للوفاء باحتياجاتها المحلية من الطاقة . ومن الأمور الأساسية في السنوات المقبلة ان يبقى النظام الدولي المصمم على منع انتشار الأسلحة النووية ، نظاما قابلا للتطبيق بشكل واضح .

واسمحوا لي بان اضيف ان قوة المعاهدة سوف تتحسن اذا ما قامت الأطراف التي تصدّر الموت والأجهزة النووية بتحمل مسؤولياتها بشكل نشط تشجيعا للمعاهدة والالتزام الصادق لشروطها وأغراضها . وكما قال المدير العام صباح اليوم ، فانه من الضرورى اثبات وجود مزايا حقيقية من الانضمام للمعاهدة ، وبالتالي امكانية الوصول الى المواد والتكنولوجيا النووية تحت ترتيبات ضمانات مناسبة .

Digitized by UNOG Library

ويسعدنا ان معاهدة عدم الانتشار مازالت تجتذب اعضاء جدد . وفي هذا العام انضمت انتيغوا وبربودا ، والرأس الأخضر ، وأوغندا وفييت نام للمعاهدة . ونلاحظ بارتياح ان بنغلاديش وغواتيمالا وفنزويلا ومصر قد تحركت ، بموجب معاهدة عدم الانتشار لابرام ، اتفاقية ضمانات مع الوكالة. ونحن نحث جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والتي لم تبرم بعد مثل هذه الاتفاقات ، بأن تقوم بذلك في أقرب وقت . وبالمثل ، نرحب بعرض الاتحاد السوفياتي الأخير بفتح منشآته لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبهذا تصبح هناك أربع دول حائزة للأسلحة النووية مشمولة بنظام ضمانات الوكالة. ونتطلع مستقبلا الى الوقت الذى تحقق فيه معاهدة عدم الانتشار انضماما عالميا .

لقد بدأت هذا البيان بالاشارة الى أهمية استراليا كمنتج للوقود النووى . وأود أن أضيف أنه فيما يتعلق بالاستغلال التجارى لمواردنا من اليورانيوم فان استراليا كانت مواظبة في المطالبة باجراء مفاوضات لابرام اتفاقات ضمانات ثنائية غاية في الاحكام . والاتفاقان اللذان ابرما مع الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية ومع اليابان ، واللذان يبدأ سريانهما هذا العام لهما أهمية خاصة ، بالنظر الى حجم وأهمية برامجهما النووية والدور الذى يلعبانه في العلاقات النووية الدولية . ان الشبكة الاسترالية للاتفاقات الثنائية بشأن الضمانات النووية والتعاون النووى تشمل الآن الجزء الأكبر من الدورة الدولية للوقود النووى ، وتتضمن ضمانات الامداد في اطار نظام فعال لعدم الانتشار .

وتضطلع استراليا كذلك بمسؤوليات هامة في مجالات البحث النووى ، ولقد قمنا بالكثير من العمل من أجل تطوير سبل آمنة لتخزين النفايات المشعة للغاية . ونشترك بنشاط في تطوير "السينروك" (SYNROC) من أجل شل النفايات المشعة للغاية . ونحن نعمل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واجهزة دولية أخرى للمشاركة في نتائج البحوث . وفي كل هذه المجالات تعتقد استراليا بانها تعمل كعضو فعال ومسؤول في المجتمع الدولي .

واذا سمحتم لي فاني أود الآن أن اتطرق الى موضوع تعتبره استراليا غاية في الأهمية وأساسيا لفعالية التشغيل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأشير بذلك الى موضوع اقحام المسائل السياسية في عمل الوكالة . لقد ازداد هذا الاتجاه عمقا في السنوات الأخيرة . وهو اتجاه تعارضه استراليا دون هوادة .

Digitized by UNOG Library

ان آراء ومشاعر القلق لدى عدد ملموس من الدول قد تم الأعراب عنها للمدير العام في منتصف تشرين الأول/اكتوبر مباشرة اثر انتهاء المؤتمر العام الأخير . وتؤيد استراليا هذه الآراء . وفي الواقع، كانت هناك تصرفات أدت في السنوات الأخيرة الى اثارة الجدل والمواجهة. وهذه الأنشطة شملت أعمالا غير مقبولة اعتبرت هجوما على نظام الضمانات نفسه ، كما شملت أعمالا تؤدى الى اضعاف وتشويه دور الوكالة بادخال قضايا سياسية تدخل في اختصاص اجهزة أخرى في الأمم المتحدة . وخلال السنتين الأخيرتين كانت هناك حلقة مفرغة من الأحداث التي تسيء الى الوكالة وتؤدى الى تقويض أهدافها ومقاصدها .

وفي ظل هذه الظروف ، من الضرورى اعادة التأكيد على الطابع الخاص للوكالة وتخفيض مستوى الجدل السياسي فيها ، حتى نعطي الأهمية والأولوية الكاملتين للمسائل المتخصصة المسؤولة عنها الوكالة . وترغب استراليا في الانضمام الى الآخرين في الدعوة الى تأييد وتعزيز العمل الجوهرى للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالالتزام بطابعها الفني كما هو منصوص عليه في نظامها الأساسي . كما أن استراليا تحث جميع الدول على الامتناع عن اتيان أعمال ، خارج أو داخل الوكالة ، يمكن أن تؤدى ، بطريقة أو بأخرى ، الى التأثير في قدرة الوكالة على النهوض بمسؤولياتها .

ولا نستطيع أن ننسى اسهام الوكالة الفريد والهام في الأمن الدولي خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة . وقد ازداد هذا الدور وأصبح أكثر حيوية لأكثر من عقد الآن ، منذ أن دعت الجمعية العامة في ١٩٦٨ ، بأغلبية ساحقة ، الوكالة لتأييد التزامات الاطراف والتحقق منها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك الآن أكثر من ١١٦ دولة طرف في هذه المعاهدة ، والعدد مستمر في التزايد . ومن الواضح اذن ان اوسع الاهتمامات العالمية التي تشارك فيها البلدان من جميع المجموعات ليس فقط الحفاظ على قدرة الوكالة ، بل وتعزيز هذه القدرة لتقوم بأداء مهمتها دون تدخل أو عرقلة .

وأخيرا ، فيما يتعلق بمشروع القرار المطروح علينا ، أود أن أشير الى أن النص قد تم التفاوض عليه في مشاورات وثيقة مع جميع الوفود المعنية. وبالتالي يمكن القول بأن استراليا لن تجد اى صعوبة في تأييد مشروع القرار بشكله الحالي . ومع ذلك ، وترتيبا على ما قلته الآن بشأن مخاطر اقحام الاعتبارات السياسية في عمل الوكالة ، فانني أود أن أضيف اننا نشعر ببالغ القلق ازاء بعض التعديلات التي

Digitized by UNOG Library

اقترحت عصر اليوم . ونحن مازلنا نبحث مشروع التعديلات وقد يقتضي الأمر أن نعلق عليها في مرحلة لاحقة في المناقشة .

واسمحوا لي أن اختتم بياني بأن أسجل مرة أخرى أن استراليا تؤكد من جديد التزامها بالعمل الجارى الذى تقوم به الوكالة في الأطر الصارمة المحددة بموجب ولايتها ، سعيا الى عالم أفضل ، بالتطوير السلمي والاستغلال المأمون للطاقة النووية.

السيد باستينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصادف السنة الحالية الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وخلال هذه الأعوام اضطلعت الوكالة بدور حيوى في المساهمة في تعزيز السلم والرفاه العالميين وفقا لنظامها الأساسي . وقد أدت الوكالة وموظفوها المهام الموكولة اليهم بطريقة تنم عن التفاني والدراية . ووفد بلادى مقتنع بأن الوكالة يمكنها ان تواصل الاضطلاع بواجباتها بنجاح . ويمكنها في هذا الصدد أن تعتمد على التأييد الكامل من حكومة بلادى .

ان البيان الذى أدلى به السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يركز ، كما يركز تقرير الوكالة السنوى ، على دور الوكالة فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . ويجب ان نشير الى أنه بفضل الوكالة لم يكتشف أى تحويل غير مشروع للمواد النووية المشمولة بالضمانات بيد أن استمرار وجود منشآت غير مشمولة بالضمانات في عدد من البلدان يذكرنا بالخطر الحالي المستمر والمتمثل في انتشار الأسلحة النووية .

وكوسيلة لتفادى هذا الخطر ، فاننا نرحب بمواصلة تعزيز نظام عدم الانتشار بانضمام عدد اضافي من البلدان الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبهذا تحرز المعاهدة تقدما مطردا صوب التقيد العالمي بها ، وهو الأمر الذى نعتبره عنصرا لاغنى عنه في النطاق الأوسع لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وهو الدور الرئيسي لهذه المنظمة .

Digitized by UNOG Library

وقد لاحظنا أيضا حقيقة ايجابية وهي أن عددا من الدول الموردة قد أعربـــت عـــن استعدادها لتبسيط بعض الشروط المتعلقة بصادراتها النووية مع استمرارها في تطبيق القيـــود الملائمة لعدم الانتشار . ويأمل وفد بلادى ان يستمر هذا الاتجاه المشجع في المستقبل .

ان مؤتمر الوكالة حول الخبرة المكتسبة في مجال الطاقة النووية ، الذى انعقد في فيينـــا في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام ، حقق نجاحا وعاد بالفائدة على الدول الاعضـــاء فـــي الوكالة . وتتنبأ احتمالات المستقبل الواردة في تقرير الوكالة ان التكنولوجيا النووية ، ستشكـــل مصدرا هاما من مصادر الطاقة . وفيما يخص فنلندا ، فاننا بلد من تلك البلدان التي تشكـــل الطاقة النووية فيها مصدرا رئيسيا من مصادر الطاقة . وهي تتيح أكثر من ثلث اجمالي انتـــاج الكهرباء . ولهذا فلنا مصلحة ثابتة في تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية فـــي الأغراض السلمية .

وفي حين أنه بوسعنا جميعا أن نتفق بشأن أهمية التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، إلاّ أن الخوف من انتشار الأسلحة النووية يفاقم المشاكـــل الـــتي نواجهها في ميدان التعاون الدولي . ويستمر هذا الخوف لأن بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تقدم للمجتمع الدولي الالتزام الذى قدمه الآخرون بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار أو على الأقل بقبول ضمانات مماثلة على جميع أنشطتها النووية .

وهناك مصدر آخر يقلق المجتمع الدولي كثيرا ، ألا وهو وجود بعض الدول الـــتي لـــم تخضع منشآتها النووية بعد لنظام ضمانات الوكالة . واننا نعتقد أن الظروف الضرورية لاستخـــدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ستتحسن كثيرا بتطبيق نظام الضمانات على تلك المنشآت . ومـــا فتئت فنلندا تعتقد أنه لا يوجد تناقض متأصّل بين توسيع نطاق التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبين زيادة فعّالية نظام عدم الانتشار . بل نعتقد على النقيض من ذلـــك ـ مع استمرار اصرارنا على هذه النقطة ـ أن هذين الهدفين يدعم أحدهما الآخر ، وينبغـــي السعي الى تحقيقهما سوية .

ان ترقّب البلدان للامدادات والخدمات النووية الملائمة ، على أساس مضمون وقابل للتنبؤ به ، أمر له مايبرره ، وخصوصا بالنسبة لتلك البلدان التي قبلت تدابير عدم الانتشار الفعليـــة .

Digitized by UNOG Library

ونرى ان عمل اللجنة المعنية بضمانات الامداد يقع في الصميم ، بالنسبة للتعاون الدولي فـــي ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وقد شاركت فنلندا بصورة فعّالة في أعمال هذه اللجنة وستواصل القيام بذلك .

ولاحظنا بارتياح أيضا أن الوكالة قد زادت على وجه السرعة برنامجها في التعـــاون التقني مع البلدان النامية . ونرحب أيضا بمواصلة الوكالة عملها في مجالي السلامة النوويـــة والنظام الدولي لتخزين البلوتونيوم . بيد اننا نأسف لأن المشروع الدولي لتخزين البلوتونيـــوم يبدو اليوم معرضا للخطر بسبب وجود خلافات في وجهات النظر حول بعض المبادئ الأساسية لهذا المشروع .

وما برحت فنلندا تنتظر بفارغ الصبر مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولهذا لا يسعنا الا أن نأسف لنتائج الاجتماع الأخير الذى عقدته اللجنة التحضيرية لذلك المؤتمر . ونأمل ان يتم حسم الاختلافات فـــي وجهات النظر حول جدول الأعمال والاجراءات . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد قناعتنا بأن اسلوب توافق الآراء الذى اعتدنا على تطبيقه في مناسبات مماثلة ينبغي أن يحظى بالقبـــول كأساس لأعمال هذا المؤتمر .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن قناعة حكومة بلادى الراسخة بأنه ينبغي على جميـــع الدول ، في اطار عملها في الوكالة ، أن تكف عن الأعمال التي قد تعرّض للخطر اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهامها الأساسية التي ينص عليها نظامها الأساسي . ويمكن للتعـــاون الدولي الفعّال والمتناسق ، الذى يحقق المصلحة العامة للمجتمع الدولي بـأسره ، أن يتم على أفضل نحو في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتقيد الدقيق بنظامها الأساسي .

السيد غونزاليس دى ليون (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يـــود وفد بلادى أن يبدأ بيانه الموجز هذا بشكر السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية ، على أول تقرير يقدمه الى الجمعية العامة بصفته هذه .

ولدى اطّلاعنا على هذا التقرير ، لمسنا المشاكل التي تعاني منها الوكالة ، وبالرغـــم من أن هذه المشاكل ليست جديدة ، الا انها ازدادت حدة مع مرور الزمن ، ويعود ذلك الى

Digitized by UNOG Library

الابطاء في تطوير مصدر الطاقة هذا ، أى الطاقة النووية ، رخصوصا في البلدان النامية ، والى القيود الصارمة التي فرضت على عمليات التبادل النووى خلال السنة الماضية .

وقد لاحظنا بشكل خاص الأمور التي شدد عليها المدير العام في تقريره ، وأكدها اليوم أيضا في بيانه ، باعتبارها السبب في ضعف الطلب على الطاقة النووية في عام ١٩٨١ ، ألا وهي هبوط النشاط الاقتصادى بصفة عامة ؛ وانخفاض الطلب على الكهرباء - وهنا ، يشير بالطبع الى البلدان الصناعية ، لأن العكس صحيح في البلدان النامية ؛ والصعوبات في الحصول على التمويل والتراخيص ؛ ومقاومة الرأى العام للطاقة النووية لأسباب تعود ، كما يعتقد السيد بليكس ، الى قضايا ترتبط بالأمن ، والتخلص من النفايات النووية ، وامكانية انتشار الأسلحة النووية .

لا أود أن أتناول جوهر هذه المشاكل الآن . فهناك محفل مؤسسي لهذا الغرض ، أى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها ، كما أنه ستتاح لنا الفرصة لبحث هذه القضية أثناء مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، المزمع عقده في العام المقبل . ولكننا نعتقد أنه من المفيد أن نقدم بايجاز شديد بعض الملاحظات في هذا الخصوص .

فمن ضمن أسباب ضعف الطلب على الطاقة النووية التي ذكرها المدير العام ، هناك سببان قد لا تمكن معالجتهما دون مراعاة بعض العوامل العامة التي تميز الأزمة الدولية الراهنة . ويتوارد الى ذهني انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى وصعوبات التمويل التي تعتبر احدى نتائجه .

Digitized by UNOG Library

انني اكرر انه لن يمكننا ان نفعل الكثير بشأن أحد هذه المجالات في هذا الصدد ـ وهو في هذه الحالة المجال النووى ـ دون ادخال تعديل أساسي على الطابع الذى يتسم به الاقتصاد الدولي الذى يتصف بعدم الكفاية بشكل متزايد . ومن ناحية أخرى ، من الممكن تناول بعض المشاكل الأخرى التي يمكن أن نركز من بينها على صعوبة الحصول على التراخيص ، والمقاومة العامة للطاقة النووية . ويرى وفد بلادى أن هذين يمثلان جزأين من المسألة التي ينبغي أن تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأنها مزيدا من الاجراءات . ان صعوبة الحصول على التراخيص والمقاومة العامة للطاقة النووية ، تنبعان من ذات المصدر وهو القلق بشأن السلامة ، بما في ذلك مسألة النفايات النووية في مظهرها المزدوج الخاص بالحفاظ على الصحة والبيئة ، وعدم انتشار الأسلحة النووية . وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمل يستحق الثناء في جهودها الرامية الى توحيد المقاييس والسلامة المادية عن طريق نظام الضمانات . الا أن وفد بلادى على يقين من أنه يمكن للوكالة أن توسع وتكثف عملها اذا ما تناولت بشكل حاسم مشكلة الصورة المخيفة التي تضفى على الطاقة النووية ، واذا لم يحدث مزيد من التأخير في تطوير الطاقة النووية بحجة عدم الانتشار .

ان عدم انتشار الأسلحة النووية لا يعتمد على أوضاع تدابير الرقابة . صحيح ان تدابير الرقابة هذه تبدد المخاوف ، لكننا نعلم انه من غير الممكن من الناحية التقنية منع الانتشار ـ على الأقل عن طريق الاستخدام في الأغراض السلمية ـ الا اذا توفرت الارادة السياسية لتحقيق ذلك لدى الجميع ، سواء كانوا من الذين يوردون المواد أو المعدات النووية ، أو من الذين يتلقونها . لهذا السبب ، يرى وفد بلادى أنه من غير الملائم أن نطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة القيام بتعزيز أنشطتها الخاصة بالرصد والرقابة ـ وهما يمثلان دورها السلبي ـ على حساب تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، التي تمثل دورا ايجابيا هو سبب وجودها .

فيما يتعلق بالصعوبات المتعلقة بمنح التراخيص ، فان الوكالة لا يمكنها أن تفعل الكثير ، اذا ما حاولت الدول الاعضاء بها ـ وفي مقدمتها الدول الموردة للمواد والمعدات

Digitized by UNOG Library

والتكنولوجيا النووية ـ الاحتفاظ بميزة كونها المالكة الوحيدة للتكنولوجيا المتقدمة ، في احتكار مزدوج للطاقة النووية ، في المجال العسكرى ، وفي الوقت الراهن في المجال التجارى . وينبغي أن يوضع هذا موضع الاعتبار في اللجنة الخاصة بضمان الامدادات وفي مؤتمر الأمم المتحدة المقرر عقده في ١٩٨٣ .

بالاضافة الى ذلك ، يأسف وفد بلادى لأن أحداثا أخيرة قد وضعت مبدأ عالمية التمثيل داخل الوكالة موضع الاختبار . اننا نشارك المدير العام رأيه في ضرورة الحفاظ على تلك العالمية ، ولكن الى أن يتحقق ذلك ، فان ارادة جميع الدول الأعضاء وجهودها المدعمة تعتبر ضرورية التحقيق .

أود أن أنهي بياني بأن أؤكد ـ مرة أخرى ـ تأييد حكومتي لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما أؤكد مجددا اقتناعنا بأن ذلك العمل سوف يستمر بجهود السيد بليكس لما فيه نفع البشرية ، وفقا للنظام الأساسي للوكالة والمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : درس وفد بلادى باهتمام خاص التقرير السنوى الأخير الذى قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والذى يصف العمل المثمر الذى تم انجازه في المجال الحيوى للغاية الخاص بتنمية شعوبنا وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

استمعنا بانتباه شديد صباح اليوم الى السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ بعد عام من توليه مسؤولياته ـ وقد ساهم في اعداد هذا التقرير وأبرز الأحداث التي وقعت منذ نشره حتى الآن .

تؤكد هذه المعلومات الأساسية أن هذه الوكالة تواصل ـ بعد ربع قرن من انشائها ـ القيام بعملها المثمر الذى ينبغي ان يكثف من أجل جعل فوائد الطاقة النووية في متناول جميع الدول وخاصة البلدان النامية . وتعطينا الكلمات التي اختتم بها السيد بليكس بيانه الأمل في امكانية شجب استخدام الطاقة النووية كوسيلة من وسائل التدمير ، وتوجيهها الى تنمية ورفاهية البشرية .

Digitized by UNOG Library

لما كانت بلادى تعلق أهمية خاصة على تلك الوكالة ، فاننا لا نرغب في أن نرى عملهـــا المفيد وقد عرقلته اعتبارات غريبة عن مسؤولياتها التقنية الواضحة ، التي هي سبب النجاح الذى حققته دائما .

واذ نشير الى أنها وكالة تقنية ، تنظم أنشطة من هذا الطابع أيضا ، وتتحمل مسؤوليات ذات اهتمام عالمي ، وخاصة فيما يتعلق بالأمن ، فاننا نؤكد على الحاجة الحيوية لمشاركة جميـــع الدول فيها دون استثناء . لذلك ، فانه يساورنا القلق ، مثل سائر الوفود ، ازاء المحاولـــة التي بذلت بغرض تحديد العضوية ، الذى قد يؤدى الى اصابتها بالشلل .

Digitized by UNOG Library

واننا على يقين بأن هذا ليس هو ما يبغيه اعضاء هذه المنظمة ولهذا فنحن على ثقة من أن هذه الحالة الشاذة ستصحح في المستقبل القريب .

ومن بين أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما سبق لنا ان اشرنا ، تعزيز دورها في تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية . وفي هذا الصدد فاننا نعي انه تمت زيادة الأموال الخاصة بتمويل مثل هذه المشاريع ، ولكن ما يقلقنا بالطبع هو أن تخفيض دخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد يحدث أثرا سلبيا على تنمية تلك الانشطة التي تعود بفائدة كبيرة في مجالات مثل الزراعة ، والطب وأبحاث المياه .

وقد تابعنا عن كثب جهود الوكالة لتحسين فعّالية نظام الضمانات ، وانشاء معايير صارمة للأمن لاستخدام الطاقة النووية ، وهذان ركنان أساسيان من أركان اعمالها .

وفي هذا الصدد أود أن أشير الى موقف حكومة بلادي الذي اعرب عنه وزير خارجية شيلي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقد ذكر وزير خارجية شيلي في تلك المناسبة ما يلي :

" ومع ذلك ، لا نستطيع أن ننسى أن الأخطار التي تمثلها الحرب النووية لا تنبع فقط عن الدول التي بوسعها حيازة الاسلحة الذرية . لا بد ان نأخذ في الاعتبار الخطر الكبير الناجم عن تطوير السلاح النووي من جانب أية دولة ، ذلك التطوير الذي لا يخضع لسيطرة أي رقابة . ومن هنا فاننا نعتقد انه من الامور الاساسية في مجال نزع السلاح ان نعطي دعما فعّالا للوكالة الدولية للطاقة الذرّية من أجل أن تقوى اسهاماتها لمراقبة الخطط النووية لجميع الدول من خلال تطبيق نظام الضمانات او التفتيش على المنشآت والتجهيزات كما هو وارد في احكام وقواعد هذه المنظمة " . (A/S-12/PV.11 ، ص ١١٢)

وأضاف :

" وفي هذا الصدد ، يتعين علينا اجراء استثناء بالقول بأن الضمانات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار لا تنطبق على تلك البلدان التي ليست أطرافا في المعاهدة ، بل علينا ان نعلن بأنه من الضروري تشجيع استخدام أوسع للضمانات

Digitized by UNOG Library

الواردة في قواعد ولوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينبغي على كل الدول التي تتصرف بمسؤولية ان تقبل هذه القواعد واللوائح وتحاول ان تتجنب أخطار التطور النووي غير السلمي " . (المرجع نفسه ، ص ١١٢)

وتؤمن بلادي ايمانا راسخا بأهمية الأعمال التقنية والعلمية التي تنجزها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولهذا السبب على وجه الدقة فاننا نتابع أنشطتها عن كثب وسنواصل منحها تعاوننا الذي ينم عن كامل التصميم . وبهذه الروح ، نؤيد مشروع القرار الذي قدّم في الوثيقة A/37/L.29 و Corr.1 .

السيد نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بتهنئة د. هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقديمه تقرير شامل هام حول أنشطة الوكالة لعام ١٩٨١ . ونحن نثق ثقة كاملة في تفاني د. بليكس في قضية النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وما من شك في أن خبرته ومعرفته الفنية الواسعتين سوف تمكناه من تعزيز موارد الوكالة من أجل بلوغ هذا الهدف .

ان أهمية الطاقة النووية في الوفاء بمتطلبات الطاقة المتزايدة في العالم في المستقبل أصبحت من الأمور المسلم بها عالميا . وهذا ينطبق بوجه خاص على المجتمعات النامية ، التي يتعين عليها ان تحافظ على وتيرة للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية تكون على مستوى آمال شعوبها في حياة أفضل . وسواء أشرنا الى الاستقصاءات المفصلة التي أجرتها الوكالة أو الى الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية الأخرى ، مثل " التقييم الدولي لدورة الوقود النووي " ، فالنتيجة الحتمية هي أنه لا غنى عن الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية للعالم في المستقبل . ولذلك فنحن على قناعة بأنه في السنوات المقبلة سوف يزداد دور الوكالة أهمية ومغزى . وهذا التطور يجعل من الضروري أن تحرص الوكالة على المحافظة على طابعها العالمي وأن تبقى قادرة على الاستجابة للاحتياجات الجماعية لأعضائها .

ان تقرير المدير العام يقدم صورة متفائلة لمستقبل تطور الطاقة النووية . وكما هو وارد في التقرير ، فان الطاقة النووية سوف تعطي ١٧ في المائة من اجمالي انتاج الكهرباء في العالم بحلول

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٥ ، بالمقارنة بنسبة ٩ في المائة في الوقت الراهن . ومع ذلك ، لا يسعنا الا ان نلاحظ ان جزءا كبيرا من النمو في طاقة توليد الطاقة النووية سوف يتم في العالم المتقدم النمو وهذا من شأنه ان يؤدي الى زيادة اتساع فجوة استهلاك الطاقة وبالتالي زيادة أوجه التباين في حالة التنمية بين البلدان المصنعة وبقية العالم ، خاصة تلك البلدان التي تعاني من عجز في الوقود الأحفوري . وبالاشارة الى هذه النقطة ، أود فقط ان أبرز أهمية مساهمة الطاقة النووية في تضييق الفجوة في استهلاك الطاقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وهذا الجانب لا يجب أن تتجاهله الوكالة في جهودها المقبلة من أجل النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي هذا الخصوص أود أن أؤكد على ضرورة تعزيز دور الوكالة في القطاع الانمائي عن طريق زيادة الأموال المتاحة للوكالة ، وعن طريق ابراز ضرورة زيادة المساهمات الطوعية .

ان احدى المسؤوليات الرئيسية للوكالة تكمن في مجال السلامة النووية ، التي توفر لها الوكالة نظام الضمانات الوحيد المقبول دوليا . وتبين تجربتنا أن نظام ضمانات الوكالة نظام فعّال يمكن التعويل عليه ، وان نطاقة التكنولوجي متطور بحيث يمكن تطبيقه على كافة قطاعات المنشآت والمرافق النووية . ونحن على اقتناع راسخ بأنه يجب حماية نظام الضمانات وتعميمه عالميا على اساس غير تمييزي . ومما يطمئننا في تقييمنا لنظام الضمانات ، تلك التعليقات الواردة في التقرير التي تشير الى انه :

"كما حدث في السنوات السابقة ، لم تكتشف الأمانة في ١٩٨١ أثناء اضطلاعها ببرنامج ضمانات الوكالة أي ظاهرة شاذة تشير الى أن قدرا ملحوظا من المواد النووية موضوع الضمانات قد صرف عن غرضه ، أو الى أن مرافق أو معدات خاضعة للضمانات بموجب بعض الاتفاقات قد اسيء استعمالها من أجل صنع أي سلاح نووي ، أو من أجل تعزيز أي غرض عسكري آخر ، أو من أجل صنع أي جهاز نووي متفجر آخر ، أو من أجل أغراض مجهولة".

(A/37/382 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٢٢٨)

Digitized by UNOG Library

يشير التقرير الى عدد من التدابير الفنية التي حددها مجلس المحافظين باعتبارها ضرورية من أجل تحسين الضمانات في بعض المفاعلات الممتلئة بالوقود . ولذلك ، أود أن أؤكد لكم أن باكستان تراعي تماما الاتفاقات القائمة ، كما أود أن أحيطكم علما بحالة المفاوضات الجارية بشأن بعض التدابير الاضافية للضمانات التي اقترحتها الوكالة في العام الماضي فيما يتعلق بالمفاعل النووى (كانوب) بالقرب من كراتشي .

وقد وضع هذا المفاعل النووى تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ بدأ تشغيله في ١٩٧٢ . وهو يخضع للتفتيش الدورى وقد تمت حتى الآن سبعون زيارة تفتيشية أثبتت للوكالة أن باكستان تمتثل لشروط اتفاقات الضمانات .

وفي نيسان/ابريل ١٩٨١ ، أخبرت الوكالة باكستان أنها ترغب بالنظر الى التطورات الأخيرة التي استجدت في مناهج الضمانات وتقنيتها في اقتراح تدابير ضمانات اضافية في كانوب تشمل وضع واعادة توزيع أماكن معدات الرقابة واقامة مناضد لحزم الوقود ونظام محكم لدفن بقايا الوقود المستهلكة تحت الماء .

كما اقترح ان التدابير الاضافية للضمانات ضرورية بالنظر الى وجود وقود منتج محليا اضطرت باكستان الى استخدامه اثر توقف امدادات الوقود من الخارج بقرار انفرادى مما ادّى الى شبه توقف شامل في المفاعل . وأحاطت باكستان الوكالة علما بهذا التطور ، وبالتالي فان الزيارات التفتيشية اللاحقة للوكالة بدأت تشمل أيضا موجودات الوقود المحلي ، وذلك بالتعاون الكامل من الجانب الباكستاني .

وقد أجريت مناقشات تفصيلية بشأن تقرير الوكالة في آب/اغسطس ١٩٨٢ ، وجرى التوصل الى اتفاقات على جميع المقترحات باستثناء ذلك المتعلق بنظام لدفن متبقيات الوقود المستهلكة تحت الماء الذى ارجأت الوكالة نفسها تنفيذه لأسباب فنية . لقد أشار المدير العام الى هذا التطور الايجابي في تقريره الى مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر الماضي حيث أكد تحقيق تدبير لا بأس به في الاتفاق على مقترحات الوكالة .

Digitized by UNOG Library

وفي أيار/مايو ١٩٨٢ ، عبّرت الوكالة عن رغبتها في مناقشة مقترح اضافي جديد فيما يتعلق ببعض تدابير الضمانات المتصلة بالقفل الهوائي الطارئ . ولم يكن هذا التدبير واردا في المقترحات الاضافية في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، ولم يكن مشمولا بالاتفاقات الأصلية . وقد اعترفت الوكالة بان أى تحرك للوقود غير المشع من هذا القفل الهوائي الطارئ أمر شبه مستحيل ولكن بما أن الوكالة تقدمت بهذا الاقتراح ، فقد وافقنا على اجراء مناقشة على مستوى الخبراء سوف تبدأ قريبا في فيينا .

بدأت الوكالة في تنفيذ التدابير الاضافية للضمانات المتفق عليها في المفاعل النووى في كراتشي وهي تعمل بشكل مرض . ان اصرار باكستان على التفاوض بشأن تدابير اضافية للضمانات التي اقترحتها الوكالة بالاضافة الى الاتفاقات القائمة يعكس اهتمامنا بالمبدأ القائل بعدم قبول أى اقتراح انفرادى دون مناقشة . ان النقد المضلل من بعض الدوائر الموجه لموقف باكستان هو نقد لا مبرر له تدحضه النتيجة الايجابية للمفاوضات التي جرت بين الوكالة وباكستان والتقدير الذى عبّرت عنه الوكالة ازاء الموقف التعاوني لباكستان .

انني اغتنم هذه الفرصة لكي أكرر التزام باكستان بعدم الانتشار النووى الذى يمثل السياسة المعلنة لحكومة باكستان . ان المنشآت النووية في باكستان مخصصة للأغراض السلمية فقط. وما فتئت باكستان تنادى بضرورة تعزيز نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي والاقليمي . وقد قامت بمبادرات عديدة لهذا الغرض بشكل انفرادى وفي الاطار الدولي أيضا . ومع ذلك ، نعتقد أن الاهتمام بعدم الانتشار يجب الاّ يتعارض مع الحق الأصيل للبلدان النامية في الانتفاع بالتكنولوجيا النووية السلمية على أساس عالمي غير تمييزى .

ان القيود الانفرادية على الوصول الى التكنولوجيا النووية لا يمكن أن تمنع الانتشار النووى. والواقع ان هذه القيود تؤدى فقط الى حرمان البلدان النامية من الانتفاع بثمار التكنولوجيا الضرورية. ويمكن تحقيق عدم الانتشار النووى عن طريق الارادة السياسية الحقيقية وتوافق الآراء لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووى بدلا من قصر منافع التكنولوجيا النووية على مجموعة من الدول المميزة . وبهذه الأفكار ، نشاطر اهتمامات معظم البلدان النامية في العالم بضرورة النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، كما نؤكد مجددا على التزامنا بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الجمعية الآن الى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن البند ١٤ . وسيجرى النظر في مشروع القرار والتعديلات المقدمة له والتصويت عليهما في جلسة صباح الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠

Digitized by UNOG Library